الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

كلية عبد الحميد بن باديس – مستغانم.

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

قسم العلوم المالية والمحاسبة.

مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة ماستر أكاديمي.

الشعبة: مالية ومحاسبة التخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة تسيير.

دور نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ القرارات في المؤسسة.

دراسة حالة مكتب محافظ حسابات بمستغانم.

مقدمة من طرف الطالبة:

بلحميدي فوزية.

تحت إشراف الأستاذ:

لا

ملاحي رقية.

أعضاء اللجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بن شني يوسف	أستاذ محاظر	جامعة مستغانم
مقررا	ملاحي رقية	أستاذة مساعدة	جامعة مستغانم
مناقشا	مكي عمارية	أستاذة مساعدة	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2017/2016.

شكر وتقدير

اشكر الله الذي وهبني نعمة العلم ووفقني على إنجاز هذه المذكرة كما أود أعبر عن جزيل شكري وامتناني إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة من أجل إنجاز هذا البحث.

غير أن الاعتراف بالجميل يملي على أن أتقدم بفائق الشكر والتقدير إلى الأستاذة الكريمة "ملاحي رقية" بالإشراف على هذه المذكرة.

فجزاهم الله عني خير الجزاء

الإهداء

إلى من أرضعتني الحب الحنان، إلى القلب الناصع بالبياض "والدتي الحبيبة".

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء، إلى روح "والدي" رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة، إلى رياحين حياتي "إخوتي" و"أبناء إخوتي".

إلى الشمعة التي تنير ظلمات حياتي، إلى صاحب القلب الطيب والنوايا الصادقة إلى من أرى التفاؤل بعينيه "زوجي محمد" و كل عائلته.

إلى الأرواح التي سكنت تحت تراب الوطن الحبيب الشهداء العظماء.

الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني أصدقائي.

إلى الذين بذلوا كل جهد وعطاء لكي أصل إلى هذه اللحظة أساتذتي الكرام.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

فهرس المحتويات

بيان المحتوى	رقم الصفحة
التشكرات.	
فهرس المحتويات.	I.
قائمة الأشكال والجداول.	VI.
المقدمة العامة.	01.
الفصل الأول: عموميات حول نظام المعلومات ونظام المعلومات المحاسبي واتخاذ القرار.	**06.**
تمهيد.	07.
المبحث الأول: النظام المحاسبي كنظام للمعلومات.	**08.**
المطلب الأول: مفهوم نظم المعلومات.	08.
المطلب الثاني: تعريف البيانات والمعلومات المحاسبية.	08.
المطلب الثالث: خصائص وشروط الواجب توفرها في نظام المعلومات المحاسبي.	10.
المبحث الثاني: ماهية اتخاذ القرار.	**13.**
المطلب الأول: تعريف وأساليب اتخاذ القرار.	13.
المطلب الثاني: أهمية وخصائص اتخاذ القرار.	20.
المطلب الثالث: مراحل اتخاذ القرار.	23.
خلاصة.	27.
الفصل الثاني: دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرار.	**28.**
تمهيد.	29.
المبحث الأول: نظام المعلومات المحاسبي واتخاذ القرار.	**30.**
المطلب الأول: تصنيف القرارات.	30.
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار.	34.

المطلب الثالث: علاقة نظام المعلومات المحاسبي باتخاذ القرار.	35.
المبحث الثاني: فعالية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات.	**37.**
المطلب الأول: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار.	37.
المطلب الثاني: دور المعلومات المحاسبية ومدى صلاحيتها في عملية اتخاذ القرار.	48.
المطلب الثالث: العوامل التي تعيق نظام المعلومات المحاسبي في تقديم معلومة مفيدة لاتخاذ القرارات.	53.
الخلاصة.	55.
الفصل الثالث: دراسة ميدانية محافظ حسابات بولاية مستغانم.	**56.**
تمهيد.	57.
المبحث الأول: التعريف بالمكتب محل الدراسة.	**58.**
المطلب الأول: نشأة المكتب وتعريفه.	58.
المطلب الثاني: مهام المكتب وأنواعها.	59.
المطلب الثالث: مهام محافظ الحسابات.	60.
المبحث الثاني: دور محافظ الحسابات في صنع القرار الإداري.	**62.**
المطلب الأول: أهمية كفاءة وخبرة محافظ الحسابات وانعكاساتها في اتخاذ القرار.	62.
المطلب الثاني: دور محافظ الحسابات وآثر الإفصاح المحاسبي على اتخاذ القرار الإداري.	66.
خلاصة.	70.
الخاتمة العامة.	71.
قائمة المراجع.	74.
الملاحق.	
الملخص.	

قائمة الأشكال

رقم الشكل	بيان الشكل	رقم الصفحة
1-I	المدخل التقليدي لاتخاذ القرارات.	.23
2-I	نموذج حصر الخيارات الممكنة.	.24
1-II	أنواع القرارات في المستويات الإدارية.	.31
2-II	نوع المعلومات المطلوبة في كل مستوى إداري.	.34
3-II	العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي وعملية اتخاذ القرار.	.36
1-III	الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات بمستغانم.	.58

قائمة الجداول

رقم الجدول	بيان الجدول	رقم الصفحة
1-I	خصائص المعلومات المحاسبية المفيدة.	.12
1-II	مقارنة بين القرارات المبرمجة وغير مبرمجة.	.32

نعرف في عصرنا هذا ثروة تختلف عن ثورات العصور السابقة إن أن هذا العصر هو عصر ثورة المعلومات وتطور المعرفة وفي ظل هذا الوضع تزداد أهمية الدور الاستراتيجي لنظم المعلومات وضرورتها، انطلاقا من حيوية وأهمية المعلومات كمورد ثمين من موارد المؤسسة، منظم المعلومات سيشمل بصفة عامة على مجموعة متواصلة ومتجانسة من الموارد والعناصر المتمثلة في الإدارة ورأس المال، القوى العاملة والتي تتفاعل مع بعضها البعض في إطار معين.

ويمكن القول أن النظام المحاسبي هو من أقدم نظم المعلومات التي عرفها الإنسان، وهو لا يزال يعتبر النظام الرئيسي كمصدر للمعلومات الاقتصادية في وقتنا الحاضر وفي المستقبل، لما تتمتع به المعلومات المالية من أهمية في اتخاذ القرارات.

تهتم نظم المعلومات المحاسبية في أية مؤسسة بإنتاج وتقديم المعلومات لكل الجهات، التي يمكنها أن تستفيد منها سواء كانت علاقة هذه الجهات بالمؤسسة مباشرة أو غير مباشرة.

مع العلم أنه قد ازداد التركيز أكثر نحو تقديم المعلومات لخدمة البيئة التي تحيط بالمؤسسة، ونظرا لتعدد هذه الجهات وتشعب العلاقة التي تنشأ فيما بينها، بالإضافة إلى حاجتها الأكثر إلى التقارير (دورية أو غير دورية) واستخدامها في العديد من القرارات التي يمكن أن تتخذ داخل المؤسسة.

وجود نظم المعلومات المحابية كان استجابة لحاجة الإدارة العلمية الحديثة لنوعية معينة من المعلومات المحاسبية اللازمة لغرض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات ومساهمتها بدور كبير في حل المشكلات الإدارية التي يمكن أن تواجهها إدارة المؤسسة.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق ذكره فإن الإشكالية التي تسعى إلى بلورتها يمكن حصرها في السؤال التالي:

ما دور نظام المعلومات المحاسب في اتخاذ القرارات؟

الأسئلة الفرعية:

ولتوضيح الإشكالية الرئيسية للموضوع لابد من طرح بعض التساؤلات الفرعية كالتالي:

- ما المقصود بالنظام المحابي كنظام معلوماتي في المؤسسة؟

- ما استعمالات النظام المحاسبي كنظام معلوماتي؟

فرضيات الدراسة:

- إن نظم المعلومات المحاسبي المتواجد داخل المؤسسة تقوم بتوفير البيانات واللازمة في الوقت المناسب لمتخذي القرار إذا تم تشغيلها بفعالية.

- إن نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة من الدعائم الأساسية المساهمة في حل كل مشاكلها سواء المالية منها أو التنظيمية من خلال اتخاذ القرارات الرشيدة.

الدراسات السابقة:

- **رسالة بن يمينة مبروكة، جامعة مستغانم 2012-2011 بعنوان "نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات" تم دراسة النظام ، نظام المعلومات ونظام المعلومات المحاسبي، وأشارت إلى العلاقة بين نظام المحاسبي واتخاذ القرارات في المؤسسة.**

- رسالة ماجستير المجهلي ناصر محمد، جامعة باتنة 2008-2009، بعنوان "خصائص المعلومات وأثرها في اتخاذ القرارات القرارات"، حيث أشار إلى التقارير المالية وفعاليتها في عملية اتخاذ القرار.

- رسالة ماجستير بوفروعة سفيان "جامعة قسنطينة 2011-2012 "بعنوان نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية" تناول فيها المفاهيم الأساسية حول نظام المعلومات المحاسبي، وكيفية تطبيقه في المؤسسات الاقتصادية، كذلك نتائجه على اتخاذ القرارات.

أهمية الدراسة:

- تنمية وعي المسئولين والعاملين في المؤسسة بالدور الذي تلعبه نظم المعلومات في دعم عملية اتخاذ القرارات.

- التعرف على واقع نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الجزائرية، وخاصة في ظل التغيرات البيئية التي

تعرفها، والتي تتطلب توفير معلومات صالحة لاتخاذ القرارات.

أسباب اختيار الموضوع:

- تعتبر الرغبة الشخصية في القيام بدراسة نظام المعلومات المحاسبي أهم الدوافع نحو اختيار هذا الموضوع ومحاولة الإلمام بعناصره.

- أهمية الموضوع بالنسبة للمؤسسات.

- علاقته بتخصصي والقرب منه هذا الموضوع موضوع محاسبة.

- وجود تجهيزات معلوماتية عند العديد من المؤسسات الوطنية لكن عدم استعمالها بنجاعة كافية وعدم استغلالها في أنظمة معلومات دقيقة وشاملة.

أهداف الدراسة:

- محاولة أخذ نظرة عامة عن دور نظام المعلومات المحاسبي في إمداد المؤسسة بالمعلومة المحاسبية المفيدة.

- المتطلبات اللازمة لتطبيق نظم المعلومات المحاسبية الفعالة.

- تحديد فعالية القرارات عند محافظ الحسابات.

المنهج المستخدم:

في هذه الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي لأنه يقوم بجمع وتلخيص الحقائق الحاضرة المرتبطة بمجموعة من الظروف أو عدد من الأشياء أي نوع من الظواهر، ويقوم باستخلاص الدلالات والمعاني المختلفة التي تنطوي عليها البيانات والمعلومات المحاسبية التي يمكن الحصول عليها وهذا ما يسهل ربط الظواهر ببعضها وكشف العلاقة بين المتغيرات وإعطاء التغير الملائم لذلك مع إمكانية التنبؤ بمستقبل الظواهر والأحداث التي يدرسها.

وهو ما يتلاءم مع هذه الدراسة ويخدم الوصول إلى أهدافها، أين تهدف الدراسة إلى التعرف على الأساليب ومراحل اتخاذ القرار ومتطلباتها من معلومات المحاسبية اللازمة لتكون فعالة، كما تم اعتماد أسلوب دراسة حالة في الفصل الثالث بوصف أحد الأساليب التي يعتمد عليها المنهج التحليلي، وذلك

بدراسة حالة من أجل إسقاط ما تم التطرق إليه في الجانب النظري على مكتب محافظ الحسابات.

تقسيمات الدراسة:

قسمنا موضوعنا محل الدراسة إلى ثلاثة فصول الأول تحت عنوان نظام المعلومات المحاسبية ويتضمن مفاهيم أساسية حول نظم المعلومات وماهية نظام المعلومات المحاسبي وماهية اتخاذ القرار، والفصل الثاني نظام المعلومات المحاسبي باتخاذ القرار وخصائص المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار.

والفصل الثالث التطبيقي دراسة ميدانية بمكتب محافظ الحسابات.

تمهيد:

لقد أصبح نظام المعلومات يقوم بدور فعال داخل المؤسسة،وذلك نتيجة لأنه يعتبر منتجا للمعلومات، ويعتبر من أهم العناصر داخل المؤسسة والتي لها دور كبير في عملية اتخاذ القرارات المناسبة والفورية للمؤسسة.

وتعتبر المحاسبة كمهنة من واجبها الارتقاء بوجهة النظر الداخلية لأنه وحدة اقتصادية وتطوير المعلومات التي توضح دورها ضمن بيئتها ومساهمتها في توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات.

ومن هنا يعتبر نظام المعلومات المحاسبية بمثابة الذاكرة المرنة والواسعة لصناعة القرار في المؤسسات الاقتصادية المختلفة وهذا ما سنحاول إبرازه من خلال دراستنا للفصل الأول في هذا البحث.

المبحث الأول: النظام المحاسبي كنظام للمعلومات:

يعتبر النظام المحاسبي أحد المكونات الرئيسية لنظام المعلومات الإدارية، وينحصر الفرق بينهما في كون آن الأول يختص بالبيانات والمعلومات المحاسبية ويختص الثاني بكافة البيانات والمعلومات التي تؤثر على نشاط المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم نظم المعلومات:

•هو مجموعة من العاملين والإجراءات والمواد التي تقوم بتجميع البيانات ومعالجتها ونقلها لتتحول إلى معلومات مفيدة،وإيصالها إلى المستخدمين بالشكل الملائم والوقت المناسب،من أجل مساعدتها في تقييم أداء الوظائف المسندة إليهم واتخاذ القرار.[1]

•ويعرف نظام المعلومات بأنه مجموعة من المكونات المربوطة مع بعضها البعض بشكل منتظم من أجل إنتاج المعلومات المفيدة، وإيصال هذه المعلومات إلى المستخدمين بالشكل الملائم، والوقت المناسب، من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم.[2]

ويمكن تعريف نظام المعلومات بأنه ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والمواد تقوم بتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل المعلومات المفيدة لمستخدمي القرارات من خلال شبكة من قنوات وخطوط الاتصال.[3]

المطلب الثاني: تعريف البيانات والمعلومات المحاسبية

تعد البيانات والمعلومات المحاسبية مكونات أساسية لنظم المعلومات المحاسبية وغالبا ما يتم استخدمها في الحياة العملية كمصطلحات مترادفة ويقصد الدلالة على معنى واحد، رغم ما بينهما من اختلافات جوهرية[4]، يعد مفهوم البيانات والمعلومات من المفاهيم المثيرة للجدل في الاستخدام اليومي، حيث أن هناك عدم تمييز واضح بين هذين المفهومين، ويرى العديد من الباحثين أنه لابد من التمييز بين المفهوم التاليين:

[1] عبد الرزاق محمد قاسم، "تحليل وتصميم نظام المعلومات المحاسبية"، دار الثقافة، عمان، الطبعة 2، 2006، ص 16.

[2] عبد الرزاق محمد قاسم، "نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة"، الدار العلمية الدولية، عمان، 2003، ص 65.

[3] احمد حسين علي حسين، "نظم المعلومات المحاسبي"، الدار الجامعية، مصر، الطبعة 2، 2002-2003، ص 21.

[4] إبراهيم الجزراوي، وعام الجنابي، "أساسيات نظم المعلومات المحاسبية"، دار البازوري، للنشر والتوزيع، عمان،2009،ص 15.

أولا: تعريف البيانات:

يشير مصطلح البيانات إلى الحقائق التي تم جمعها وتخزينها ومعالجتها بواسطة نظام المعلومات في حين أن مصطلح المعلومات يشير إلى البيانات التي تم تنظيمها ومعالجتها حتى تصبح ذات معنى وتصنيف معرفة وتصبح كأساس لعملية اتخاذ القرار.

حيث عرفت البيانات تعريفات متعددة ومتنوعة، نذكر منها:

•هي عبارة عن الأعداد والأحرف الأبجدية والرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم يمكن من إيصالها وترجمتها ومعالجتها من قبل الإنسان أو الأجهزة لتتحول إلى نتائج[1]، أي هي عبارة عن حقائق أو أرقام محدودة المعنى بالنسبة لمستلمها في اتخاذ القرارات.

تمثل البيانات المواد الأولية (المدخلات) التي يتم تشغيلها وإدارتها في النظام المحاسبي بهد استخراج المعلومات. وتعبر البيانات عن حقائق وإشارات أولية غير مبوبة وغير منظمة، وهي ذات دلالة تاريخية بدرجة كبيرة وليس لها أثر في اتخاذ القرارات، وبالتالي فهي ذات قيمة اقتصادية بسيطة وتكون في صور قيم وحقائق وتقديرات مستقلة عن بعضها البعض، وهي غير معدة في الكثير من الحالات للاستخدام المباشر.

ثانيا: تعريف المعلومات المحاسبية:

تمثل المعلومات المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي والذي يذهب إلى البيئة المحيطة، فهي بيانات تمت معالجتها وتشغيلها لتعبر عن أحداث ووقائع اقتصادية فعلية، مما يؤكد أنها تساعد في زيادة قدرة مستخدمها غلى اتخاذ القرارات المناسبة[2]، كما تعتبر المعلومات المحاسبة نوعا من المعرفة المناسبة والناتج عن العمليات التشغيلية لخدمة أغراض بعينها ممثلة في نتائج نهائية أو مخرجات تدعم قرارات ونشاطات يتم استخدامها من قبل المعنيين بها، وبذلك تمثل المعلومات المحاسبية مجموعة من القيم والحقائق النهائية المنظمة والمبوبة بصورة كمية ووصفية والتي ترتبط مع بعضها بعلاقات تبادلية، وهي ذات تأثير مباشر في سلوك الأفراد والإدارات المختلفة وتزداد قيمتها الاقتصادية وفقا للمنفعة التي تحققها لمستخدميها، ومن هنا فإن وظيفة المعلومات المحاسبية تتمثل في زيادة المعرفة لدى متخذي القرارات لتخفيض حالة عدم التأكد التي يواجهنها

[1] عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] صلاح الدين عبد المنعم مبارك، "اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، ص 23.

أثناء أدائهم لوظائفهم.

تعرف المعلومات على أنها البيانات التي يمكن أن تغير في تقديرات متخذ القرار[1]، كما عرفت المعلومات بأنها البيانات التي تمت معالجتها لتصبح بشكل أكثر نفعا للمستقبل، والتي لها قيمة في الاستخدام الحالي أو في اتخاذ قرارات مستقبلية[2]، إذن تعتبر المعلومات مورد مهم من موارد أي منشأة.

المطلب الثالث: خصائص وشروط الواجب توفرها في نظام المعلومات المحاسبي

أولا: خصائص نظام المعلومات المحاسبي:

يتميز نظام المعلومات المحاسبي بعدة خصائص إذا ما توفرت فيه تجعله نظاما حيويا في المؤسسة المتواجد فيها وهي:[3]

1- يجب أن يحقق درجة عالية من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية.

2- أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختيار بديل من البدائل المتوفرة للإدارة.

3- أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المؤسسة الاقتصادية.

4- أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة، وهي التخطيط القصير والمتوسط والطويل الأجل لأعمال المؤسسة المستقبلية.

5- أن يكون سريعا ودقيقا في استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة في قواعد بياناته وذلك عند الحاجة إليها.

6- أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تطويره ليتلاءم مع المتغيرات الطارئة على المؤسسة.

كما يتميز نظام المعلومات المحاسبية إضافة إلى خصائص النظم الأخرى ب:[4]

---

[1] محمد يوسف الحناوي، "نظم المعلومات المحاسبية"، داروائل للنشر، الأردن، الطبعة 1، 2001، ص 10.

[2] ستيف أموسكوف ومارك ج سيمكن، ترجمة كمال الدين سعيد، مراجعة أحمد حامد حجاج، "تصميم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات"، دار المريخ ، السعودية، 2002، ص 23.

[3] محمد يوسف حفناوي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[4] نعمان شريف، "دور نظام المعلومات في إدارة المؤسسة الحكومية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص ص 72-73.

•**القابلية للمقارنة**: فمعلوماته يجب أن تتوفر فيها صفة إمكانية مقارنتها أخرى عبر الزمن، وكذلك مقارنة نتائجها في القوائم المالية.

•**الحيطة والحذر**: فلا بد أن توضع التقارير المحاسبية وتقديراتها بحيطة وحرص تام.

•**القابلية للفهم**: بحيث تكون المعلومات المحاسبية مفهومة.

•**الجوهر فوق الشكل**: فلا يهم شكل المعلومات المعروضة بأي شكل، والأهم هو أن تكون جوهرية ومفهومة. ومن أجل توفير المعلومات المحاسبية الجيدة وذات الجودة المالية، فلا بد أن تتوفر فيه مجموعة من الخصائص التي تزيد في كفاءة هذا النظام وهي:

- أن ترتبط بالهيكل التنظيمي للمؤسسة حتى يستطيع مد كافة المستويات الإدارية بالمعلومات المحاسبية عبر قنوات اتصال عالية الفعالية (الشمول).

_ أن تكون قادرا على التعامل مع المستقبل (مرنا) حتى يكون ذا قدرة على مواكبة المتغيرات بهدف تطويره وتحديثه.

– أن يملك مجموعة من المعايير الكمية تساعد على تقييم أداءه بهدف الرقابة.

– أن يربط الأهداف الأساسية بالأهداف الفرعية الخاصة، بالمؤسسات الاقتصادية بوسائل وأدوات من أهمها التقارير المالية والدورية، وأن تتيح هذه القوائم لمستخدميها الحصول على المؤشرات اللازمة كمعطيات للقرار. كما يتسم نظام المعلومات المحاسبية بما يلي:[1]

1- يتماثل هيكل المعلومات المحاسبية في اشتماله على مزيج متفاوت من الجهد البشري والآلي.

2- يتم تشغيل ومعالجة البيانات في نظم المعلومات المحاسبية استنادا إلى أساليب وطرق متماثلة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليا والمقولة قبولا عاما.

3- تتماثل نظم المعلومات المحاسبية من حيث الهدف الذي تسعى لتحقيقه إلا وهو توفير المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، والتي يمكن أن تخدم في مجال اتخاذ القرارات سواء لإدارة المؤسسات أو للأطراف ذات الاهتمام بها.

[4] أحمد لعماري، "طبيعة وأهمية نظم المعلومات المحاسبية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، نوفمبر 2001، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 176.

الجدول التالي يلخص لنا أهم الخصائص التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة.

الجدول (1-1): خصائص المعلومات المحاسبية المفيدة

الخواص	البيان
الملائمة	المعلومات تكون ملائمة إذا عملت على تخفيض حالة عدم التأكد لدى متخذي القرار.
الثقة	المعلومات تكون ذا ثقة إذا كانت متحررة من الأخطاء والتحيز.
التكامل	المعلومات تكون متكاملة إذا لم تحذف أي تأثيرات مهمة للأحداث أو الأنشطة القابلة للقياس.
الوقت الملائم	إذا توفرت في الوقت الملائم يتمكن متخذ القرار باستعمالها في الوقت المحدد.
القابلية على الفهم	يجب إنتاج المعلومات وتقديمها بالشكل الذي يمكن المستخدم من فهمها بسهولة واستخدامها بسرعة.
قابلية التحقيق	أي القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر إذا استخدموا نفس الأساليب في قياس المعلومة المحاسبية.

المصدر: صلاح الدين عبد المنعم مبارك، "اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية"، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 23.

ثانيا: الشروط الواجب توفرها في نظام المعلومات المحاسبية:

لكي يكون هناك نظام فعال للمعلومات المحاسبية يتعين أن يكون قادرا على:[1]

*أن يرتبط بالهيكل التنظيمي للمنشأة، حتى توفر المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الإدارة من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات اللازمة بحيث تظهر المعلومات المحاسبية علاقة الأنشطة الإدارية بعضها ببعض في شكل مجموعة من التقارير الدورية الملائمة التي تفيد في تحقيق الأهداف.

*أن يكون مصدرا لتزويد الإدارة العليا بمعلومات وافية عن نتائج تنفيذ الخطط عن طريق مقارنة النتائج الفعلية بالخطط والسياسات المرسومة مسبقا، وعرضها للإدارة على شكل تقارير واضحة بعد أن يقوم بتوفير

[1] أحمد حلمي جمعة، عصام فهد العربية، زياد أحمد الزغبي، "نظم المعلومات المحاسبية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 1، 2007، ص 21.

البيانات التحليلية والتفصيلية بالقدر الذي يفي باحتياجات صانع القرار.

*أن يسمح بتحقيق التوازن بين درجة الدقة والتفصيل والفترات الزمنية لإعداد التقارير المحاسبية وبين تكلفة النظام وبما يحافظ على اقتصاديات تشغيله.

*أن يوصل المعلومات المحاسبية إلى الإدارة أو متخذي القرار في الوقت المناسب، وأن يقوم بتخزين تلك المعلومات واسترجاعها منه بشكل سريع ومنتظم عند الحاجة.

*تكامل المعلومات وخصوصا المعلومات الخارجية المفيدة مثل الظروف الاقتصادية السائدة في السوق.

*أن يستخدم المعلومات الناتجة عن أنظمة المعلومات الفرعية لخدمة إدارات مختلفة داخل المنشأة مثل الإنتاج والتسويق والتمويل والتكاليف والتدقيق دون تكرار لتجميع هذه البيانات وتشغيلها مرة أخرى.

*أن يساعد في دعم النظم الفرعية الخاصة بالموازنات التخطيطية أو الأساليب الإحصائية إذ أنها توفر معلومات ملائمة تعد من الأركان الأساسية لنجاح تلك النظم.

*أن يوفر نظام المعلومات المحاسبي قنوات اتصال لتدقيق المعلومات إلى داخل وخارج المنشأة، وإجراء مواءمة بين نظام المعلومات والبيئة المحيطة حتى يتم توفير المعلومات وفقا لظروف مستخدمي المعلومات.

*أن يستجيب نظام المعلومات المحاسبية لطلب المعلومات بصفة مستمرة من خلال توليد المعلومات وقت الحاجة إليه كنتيجة لوجود بنك للبيانات والمعلومات إلى حين الحاجة إليها، وعلى أن يتم تحديث هذه البيانات بصفة مستمرة طبقا للتغيير في الظروف المحيطة بالنظام.

المبحث الثاني: ماهية اتخاذ القرار

المطلب الأول: تعريف وأساليب اتخاذ القرار

اتخاذ القرار هو عملية أو أسلوب الاختيار الرشيد بين البدائل المتاحة لتحقيق هدف معين.

أولا: تعريف اتخاذ القرار :

لا يوجد اختلاف كبير بين الكتاب في تعريف عملية اتخاذ القرارات وإن كان في بعض الحالات اختلاف في شكل، وفي طريقة التعبير، إلا أن كل التعاريف تحمل في طياتها نفس المضمون وهذا ما سنلاحظه من خلال عرضنا لمختلف التعاريف الخاصة بهذه العملية.

•يعرف "عبد الغفار حنفي" عملية اتخاذ القرارات بأنها: "عملية اختيار بديل من بين البديلين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة".[1]

•أما نادرة أيوب" فتعرفها بأنها: "العملية التي تبنى على الدراسة والتفكير الموضوعي للوصول إلى قرار معين أي اختيار البدائل".[2]

•ويحدد "برنارد" مفهوم عملية اتخاذ القرار بأنها: "عملية تقوم على الاختبار المدرك للغايات التي تكون في الغالب استجابات أوتوماتيكية أو رد فعل مباشر".

•أما "عبد المعطي عساف" فعبر عن القرار الإداري بأنه: "سلوك واعي ومنطقي ذو طابع جماعي كبير على أساس المفاضلة الموضوعية بين عدد من البدائل المتاحة لمواجهة مشكلة".[3]

•في حين نجد أن "مصطفى أبو بكر" وزميله يعرفان القرار الإداري بأنه: "مرحلة خاصة بتقييم المنافع النسبية لمجموعة من البدائل المتاحة بحيث يختار البديل الأمثل لتنفيذه، أو عبارة عن البديل الأمثل الذي يتم اختياره من بين البدائل الممكنة والذي يؤدي إلى تعظيم النتائج المرغوب فيها".[4]

من خلال التعاريف السابقة لا نرى اختلافا كبيرا في تعريف عملية اتخاذ القرارات إلا أن ما يلفت انتباهنا هو الفرق الموجود بين تعريف القرار وتعريف عملية اتخاذ القرارات وهذا ما تأكده "نادرة أيوب" بقولها: "يعني مفهوم القرار بأنه اختيار بديل واحد من بين البديلين أو أكثر، أما عملية اتخاذ القرارات فتشير إلى العملية التي تبنى على الدراسة والتفكير الموضوعي للوصول إلى قرار معين أي اختيار للبدائل".[5]

ولهذا ينبغي أن يكون واضحا أن عملية اتخاذ القرار هي عملية تمتد في الماضي والحاضر والمستقبل ولذلك ينبغي التركيز على الناحية الأخيرة والمتعلقة بالاختيار بين البدائل يقود إلى مفهوم خاطئ للقرار ويتجاهل العملية الطويلة والمعقدة التي تنطوي إلى الاستكشاف والتحليل وغيرها والتي تسبق عملية المفاضلة الأخيرة.[6]

[1] عبد الغفار حنفي، "التنظيم إدارة الأعمال"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1996، ص 96.

[2] نادرة أيوب، "نظرية القرارات الإدارية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 1996، ص 11.

[3] عبد المعطي عساف، مبادئ الإدارة الحديثة"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 11.

[4] مصطفى أبوبكر، مصطفى مظهر، "بحوث العمليات وفعاليات القرارات"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص 23.

[5] نادرة أيوب، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[6] أحمد نور، فتحي السوافري، "المحاسبة الإدارية لاتخاذ القرارات"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص 23.

ثانيا: أساليب اتخاذ القرار:

يمكن استخدام عدة أساليب لاتخاذ القرارات وحل المشكلات التي يمكن أن تعترض سبيل المؤسسة عموما يمكن حصر أهمها في[1]: العصف الذهني، السبب-النتيجة (عظام السمكة)، قبعات التفكير وأساليب أخرى.

1- العصف الذهني:

يعتبر وسيلة الحصول على أكبر عدد ممكن من الأفكار من مجموعة من الأفراد في وقت قصير وذلك بعرض المشكلة على المعنيين ومطالبتهم ببذل أقصى جهد من خلال تقديم أكبر عدد من الأفكار لأجل حل المشكلة المطروحة، يتوقف نجاح أسلوب العصف الذهني على أربعة شروط أساسية هي:[2]

_ إرجاء تقييم الأفكار لما بعد جلسة توليدها.

– إطلاق العنان لخيالات الفرد وتفكيره بحرية أي عدم تقييد تفكيره، فوضع القيود من شأنها التقليل من الانطلاق في التفكير.

– التركيز على كم الأفكار، حيث أنها كلما زادت كلما كان ذلك أفضل لتوفير أفكار أصيلة.

– استخدام أفكار الآخرين كأساس لاكتشاف أفكار جديدة مبنية عليها ومن ثم العمل على تطويرها. وطبقا لأسلوب العصف الذهني يطرح المدير المشكلة المطلوبة دراستها في الاجتماع، يشترط فيها أن تكون مشكلة راهنة وذات أهمية لتبرير اشتراك الأفراد الآخرين من جانب ومن جانب أخر يتوافر لدى المدير القوة والحماسة والقدرة وأن يظهر اهتمامه من خلال الاشتراك في تقديم الأفكار. يعتبر العدد المثالي للمشتركين في الاجتماع هو اثني عشر فردا من ذوي المستويات الإدارية المتقاربة،يجب أن يشير إلى أنه يمكن التغاضي عن هذا الشرط الأخير في المؤسسات صغيرة الحجم بحكم أن هناك تعارف بين الجميع فيها،تجدر الإشارة إلى أنه يجب إقحام فردين أو ثلاثة في اجتماعات العصف الذهني ممن لا تتوافر لديهم معلومات سابقة عن المشكلة المطروحة للبحث وذلك حتى لتعوقهم التفاصيل عن مساعدة الآخرين في رؤية المشكلة والحلول المقترحة من زوايا جديدة، كما لا يجوز للمراقبين حضور اجتماعات العصف الذهني، يجب دعوة كل المشاركين قبل الاجتماع

[1] وحدة إدارة مشروعات تطوير التعليم العالي، ورقة بحثية: "اتخاذ القرارات وحل المشكلات"، وزارة التعليم العلي، المملكة العربية السعودية، دون سنة نشر، ص ص 28-37.

[2] جمال الدين لعويسات، "الإدارة وعملية اتخاذ القرار"، دار هومة، الجزائر، 2003، ص ص 16-18.

بيومين على الأقل مع وجوب عقد الاجتماع في الصباح الباكر قبل أن ينشغل المشاركون بمشاكلهم الخاصة. يعين المدير من بين المشاركين مساعدا له توكل له مهمة كتابة الأفكار وعرضها أمام الجميع، يلي اجتماع العصف الذهني اجتماع تقييم الأفكار بيوم أو يومين يتم من خلاله تقييمها واختيار أفضلها وتوزيعها مطبوعة بعد وضع الأفكار التي تم اختيارها.

2- أسلوب السبب- النتيجة:

يعرف هذا الأسلوب أيضا بأسلوب عظام السمكة، ويقوم على أساس تجزئة المشاكل خاصة المعقدة منها إلى أجزاء صغيرة ثم تحليل كل جزء منها على حدا لبيان السبب أو الأسباب التي تقف وراء كل منها.

2-1- مفهوم أسلوب السبب- النتيجة:

يعد أسلوب عظام السمكة أسلوب منظم للنظر في علاقات السبب- النتيجة عند وضع حلول للمشكلات يتم من خلال رسم شكل يشبه عظام السمكة، وهذا الشكل يوضح المشكلة (أجزاء السمكة) وبعد ذلك يتم تحديد علاقات السبب والنتيجة لكل جزء.

2-2- طريقة عمل أسلوب السبب- الأثر:

يتبع أسلوب السبب- الأثر المراحل التالية:[1]

_تجزئة المشكلة إلى أجزاء محددة حسب طبيعتها.

–تحديد علاقات السبب والنتيجة لكل جزء من أجزاء المشكلة.

-رسم خط أفقي من رأس السمكة عبر الصفحة متصل بعظام هذه السمكة التي تعتبر بمثابة أجزاء المشكلة.

–كتابة العوامل الرئيسية المؤدية لوجود الأثر (النتيجة) في نهاية العظام (الأجزاء) الرئيسية للسمكة(المشكلة).

–عند كل جزء (عظم) يجب تحديد العوامل التي تؤدي إلى وجود المشكلة.

–تحديد أهم العوامل المؤثرة والقيام بتجميع المعلومات الإضافية للتأكد من وجود علاقات السبب- الأثر.

3- أسلوب قبعات التفكير:

اقترح أحد الباحثين ستة مجموعات من أساليب التفكير في حل المشكلات وذلك من خلال تتابع المراحل

[1] وحدة إدارة مشروعات التعليم العالي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

التالية:[1]

-تمثل كل قبعة خطوة معينة من مراحل حل المشكلة وتأخذ لونا محددا.

–تعمل المجموعة مع بعضها البعض في حل المشكلة خطوة بخطوة على أساس القيا بخطوة واحدة (قبعة)، في كل مرة مع ضرورة الالتفات لإلى ما قاموا به من خطوات سابقة عند انتقالهم إلى الخطوات التالية.

-تمثل كل قبعة (خطوة) تصورا معينا يحب الالتفات إليه خلال مراحل حل المشكلة وبيان هذا الأسلوب على التركيز في كل خطوة. فالقبعة البيضاء مثلا تشير إلى الهدف أو اللون الحيادي، وعند ارتداء هذه القبعة فإن المجموعة تركز على الحقائق فقط وتعمل على ألا يحدث جدل حولها بين الأعضاء. أما الحمراء فتشير إلى المشاعر والحدس والبداهة، وعند ارتداء هذه القبعة فإن المشاركين يعبرون عن مشاعرهم تجاه المشكلة دون حاجة إلى الاعتذار أو تفسير هذه المشاعر، في حين ارتداء القبعة السوداء إلى المنطق السلبي، ويعني ارتداء هذه القبعة أن الفرد في المجموعة يكون انتقاديا ويستخدم الذاتية في الحكم على الأمور.

4- أساليب أخرى لاتخاذ القرارات وحل المشكلات:

هناك العديد من الطرق والأساليب لمواجهة المشاكل الإدارية ودراستها، وتعمل كل طريقة في كل موقف على توضيح المشكلة واقتراح حلول مناسبة لها ومن أهمها:[2] أسلوب نقطة البداية، أسلوب الفروض المناظرة، أسلوب تمثيل الأدوار وكذا أسلوب النماذج.

4-1- أسلوب نقطة البداية:

تعتبر نقطة البداية في أي مشكلة جزء من المشكلة أو الموقف محل البحث ويعد الجزء الذي يكون حاضرا أو واضحا لمن يقوم بحل المشكلة، ويمكن أن تكون نقاط البداية في حل أي مشكلة كالتالي:

-البدء من أول المشكل.

-البدء من نهاية المشكلة.

–البدء من نقطة ما تقع بين الأول المشكلة ونهايتها.

-البدء من الجانب الأكثر وضوحا في المشكلة.

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 30-31.

[2] علي حسين ورشاد، "نظرية القرارات الإدارية"، دار زهراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 51.

يتم التعامل مع المشكلات عادة من المشكلة ذاتها أي أن التفكير ينصب على زاوية معينة من زوايا المشكلة أو جوانبها، ويمثل الجانب الأكثر وضوحا لدى القائم بحل المشكلة.

2-4- أسلوب الفروض المناظرة:

الفرض هو شرح أو تفسير محتمل لمجموعة من البيانات، وأسلوب الفرض المناظر يقوم على أساس أن القائم على حل المشكلة يفترض تفسيرا بديلا لنفس البيانات الموجودة لديه حوله المشكلة، فإذا افترضا أن المشكلة (س) تعود إلى السبب (ص) أو أن (أ) يحدث عندما يوجد (ب) فهذا يمكن أن نفترض أن هناك أسباب أخرى مناورة للسبب (ص) لكي تحدث المشكلة (س) وهكذا، ويلاحظ أن البيانات لا تفسر نفسها وإنما يحتاج إلى قدرة متخذ القرار على التفسير والاستنباط، تعود فائدة هذه الطريقة في التفكير إلى أنه من الخطأ بمكان أن يحصر محلل المشكلة تفكيره في سبب وحيد لأن هذا من شأنه أن يؤدي إلى إهمال بعض الاستنتاجات المهمة من المعلومات المتاحة كما أنه قد يؤثر بشكل سلبي على متخذ القرار. فيصبح أسير الحل الوحيد[1]، عموما يستند أسلوب الفرض المناظر على استخدام عدة قواعد أساسية ممثلة فيما يلي[2]:

-أن الفروض أو الحلول البديلة أو المناظرة يجب أن تبنى على البيانات ذات العلاقة بالمشكلة المطروحة.

–أن التفسير البسيط والواضح للبيانات أفضل بكثير من التفسير المركب أو المعقد.

–أن القائم بحل المشكلة عليه التفكير في أكبر عدد من الفروض أو البدائل المناظرة.

–أن النتائج المتوقعة من كل فرض أو بديل مناظر يجب أن تكون متصلة بالحقائق التي تتضمنها البيانات والمعلومات التي تم جمعها عن المشكلة.

3-4- أسلوب تمثيل الأدوار:

يقوم أسلوب تمثيل الأدوار في حل المشكلات على أساس استخدام العقل لتخيل واقع مختلف عن واقع المشكلة حتى يمكن تغيير الموقف الحالي (المشكلة) إلى الواقع المرغوب (الحل)، يتم تمثيل الأدوار من خلال عدة أساليب كالممارسة الذهنية والتحول الذهني والتي نوردها فيما يلي:[3]

[1] وحدة إدارة مشروعات تطوير التعليم العالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 32-37.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص 34-35.

[3] نفس المرجع السابق، ص ص 35-36.

•الممارسة الذهنية: تعني أنه قبل القيام بأي عمل أو حل مشكلة يجب أن يقوم المحلل أو متخذ القرار بتخيل الموقف في ذهنه أولا ويقوم بكل خطواته ذهنيا ومثال ذلك أن يتخيل أحد الأطباء كيفية إجراء علية جراحية صعبة قبل القيام بها، أو أن يقوم أحد أعضاء هيئة التدريس بتخيل كيفية تقديم البحث المرجعي أمام لجنة الترقية قبل موعد التقديم بوقت كاف، إن تخيل المشكلة وحلها من شأنها أن يساعد متخذ القرار في الوصول إلى حل أفضل لها.

•لعب أو ممارسة دور شخص أخر: يعني أن يفترض القائم بحل المشكلة أنه المدير المعني بالمشكلة وأن يندمج في المشكلة وفي حلها. في الحالة الأولى يتخيل القائم بحل المشكلة أنه صاحب المشكلة وعليه أن يحددها بوضوح وبشكل دقيق، أما الحالة الثانية فإنه يتخيل نفسه خبيرا في حل المشكلات، وعليه أن يقدم الحل المناسب للمشكلة المعروضة عليه.

•التحول الذهني: في هذا النوع من تمثيل الأدوار يتخيل القائم بحل المشكلة ذاتها حتى يكون قادرا على تجديد المشكلة وحلها، والمثال الواضح على هذا التحول الذهني أو العقلي ما قام به فارادي حيث تخيل نفسه ذرة تحت ضغط معين وقام باكتشاف نظرية الكهرومغناطيسية المعروفة.

4-4- أسلوب النماذج:

النموذج هو محاكاة علمية لطبيعة الأشياء أو صياغة مفاهيم، وهذه الصياغة هي صياغة تشكيلية:[1] تستخدم النماذج في حل المشكلات على أساس أن النموذج هو وسيلة لوصف أو عرض المشكلة بشكل يساعد على فهمها وحلها، ويحقق أسلوب النماذج في حل المشكلات جملة من الأهداف يمكن تحديدها فيما يلي:[2]

-يوضح الأفكار أو أبعاد المشكلة.

- يوضح العلاقات بين الأفكار أو الجوانب المختلفة للمشكلة.

– يبسط المشاكل المعقدة لكي يسهل فهمها ودراستها.

تستخدم النماذج في حل المشكلات، إلا أن أكثرها استخداما هي النماذج التصويرية والنماذج الرياضية، فتقوم النماذج التصويرية على أساس رسم المشكلة في شكل أو صورة حتى يمكن التعبير عن المشكلة في شكل

[1] نفس المرجع السابق، ص ص35-36.

[2] وليد اسماعيل السيفو وأخرون، "أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي"، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 43.

أسهم أوفي شكل خريطة تدفق، يمثل كل جزء منها من جوانب المشكلة، وتشير الأسهم فيها لإلى العلاقات بين هذه الجوانب، وتفيد هذه النماذج في توضيح المشكلة وسهولة فهمها، أما النماذج الرياضية فتعتمد على استخدام المعادلات والأساليب الرياضية في حل المشكلات، فعلى سبيل المثال فإن استخدام طريقة السمبلكس يساعد في حل المشاكل المادية في المؤسسات في ظل وجود قيود معينة، وكذلك نماذج النقل التي تفيد في اختيار أفضل البدائل لحل مشكلة النقل، ويمكن استخدام الكمبيوتر حل المشكلات رياضيا، خاصة تلك التي تتضمن عددا كبيرا من الجوانب أو المتغيرات.

المطلب الثاني: أهمية وخصائص عملية اتخاذ القرار

أولا:أهمية اتخاذ القرار:

لا يمكن أداء نشاط ما لم يتخذ بصدده قرار، فاتخاذ القرارات أساس عمل المدير، والتي يمكن من خلالها انجاز كل أنشطة المنظمة، وتحديد مستقبلها، ويا يمكن أداء أي وظيفة بالمنظمة، أو أداء أي وظيفة إدارية (كالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة) ما لم يصدر بصددها قرار يحدد من يقوم بها؟، ومتى؟، وأين؟، ومع من؟، وبأي تكلفة؟، وغير ذلك.[1]

1- **اتخاذ القرارات عملية مستمرة**:يمارس الإنسان اتخاذ القرارات طوال حياته اليومية، فمنذ قيامه من نومه يقرر ماذا يأكل؟، ماذا يلبس؟، وإلى أين يذهب؟، وما هي وسيلة الانتقال التي سوف يستخدمها؟، وما هو الطريق الذي يسلكه؟، وهكذا إل أن يقرر الذهاب إلى النوم. ومن وقت لأخر يواجه الإنسان بقرارات مصيرية وحاسمة فعند حصوله على الثانوية العامة يقرر هل يتجه للعمل؟ أو يقرر الالتحاق بالجامعة؟ وعندما يقرر الالتحاق بالجامعة عليه أن يختار الكلية التي يدرس فيها، وبعد التخرج يقرر مجال العمل الذي يشتغل فيه طيلة حياته.

وإذا كان هذا هو موقف الإنسان العادي فإن مجال العمل في المنظمات ما هو إلا مجموعة مستمرة ومتنوعة من القرارات الإدارية في مختلف المجالات كالإنتاج والتسويق والتنظيم والأفراد، ونحوها.

2- **اتخاذ القرارات أداة المدير في عمله**: لكل مهمة أداة التي يستخدمها في عمله،فالنجار أداته

[1] احمد ماهر، "مبادئ الإدارة بين العلم والمهارة"، دار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص 148.

المنشار،والكاتب أداته القلم، والجندي أداته البندقية.

وهنا نسأل ما هي أداة المدير في عمله اليومي؟ إن اتخاذ القرارات هي أداة المدير التي بواسطتها يمارس العمل الإداري حيث يقرر ما يجب عمله، ومن يقوم به؟ ومتى يتم القيام به؟ وأين يتم القيام به؟ وهكذا كلما ارتفعت قدرات المدير في اتخاذ القرارات كلما ارتفع مستوى أدائه الإداري.

3- **القرارات الإستراتيجية تحدد مستقبل المنظمة**: ترتبط القرارات بالمدى الطويل في المستقبل، ومثل هذه القرارات يكون لها تأثير كبير على نجاح المنظمة أو فشلها، فلا شك أن قرار شركات السيارات اليابانية بإنتاج السيارة الصغيرة، منذ أمد بعيد، يمكن هذه الشركات من النجاح في إنتاج السيارات الصغيرة، وصعوبة وعدم مقدرة الشركات الأمريكية منافستها، كما أن فشل IBM في اتخاذ قرارات فعالة في مواجهة إنتاج الشركات المنافسة لأجهزة الكمبيوتر الشخصي بتكلفة منخفضة، أدى إلى فقدان الشركة لمركز الصدارة في سوق الكمبيوتر الشخصي وأصبحت مهددة تبرك هذا السوق، وهذا الحال ينطبق تماما على الأمم والشعوب، حيث تلعب القرارات الإستراتيجية دورا مهما في مصيرها ومكانتها بين دول العالم.

4- **اتخاذ القرارات جوهر العملية الإدارية**: يرى البعض أن اتخاذ القرارات هو جوهر وظيفة التخطيط نظرا لأن العديد من نشاط وظيفة التخطيط ينطوي على سلسلة القرارات، ولكننا نرى أن اتخاذ القرارات ليس جوهر وظيفة التخطيط وحدها، ولكنه أساس وجوهر كل الوظائف الإدارية الأخرى من تنظيم وتوجيه ورقابة، لأن كلا من هذه الوظائف تنطوي عيى مجموعة من القرارات الإدارية الحاسمة كما سيتضح ذلك من الدراسة التفصيلية لهذه الوظائف.

5- **اتخاذ القرارات أساس لإدارة وظائف المنظمة**:إن الدور الإداري في الوظائف المنظمة يحتوي على مجموعة من القرارات الخاصة بإدارة الجوانب المختلفة لهذه الوظائف.

إن وظيفة الإنتاج تنطوي على مجموعة من القرارات الخاصة بتحديد: ماذا تنتج؟، وما هو الحجم الأنسب للإنتاج؟، وما هي فترة الخطة الإنتاجية؟، ومن المسؤول عن الإنتاج في فترة زمنية معينة؟ ونحوها.كذلك فإن نشاط التسويق به عدد من القرارات الخاصة، بتخطيط السوق والتسعير والترويج ونحوها وبالنسبة لوظيفة الأفراد، فإنها تتضمن عديد من القرارات المهمة الخاصة بتعيين الأفراد وترقياتهم

وتنقلاتهم وإنهاء خدماتهم وغيرها.

وبالنسبة لوظيفة التمويل فإن هناك قرارات عديدة مثل: تحديد حجم رأس المال ومصادر الحصول عليه من داخل المنظمة أو من خارجها، وكذا القرارات الخاصة بإدارة رأس المال واستخداماته في المنظمة.

والواقع أن اتخاذ القرارات يعتبر أساس لجميع وظائف الإدارة وكذلك وظائف المنظمة حيث أن إدارة وظائف المنظمة إنما تعتمد على اتخاذ القرارات المرتبطة بإدارة الجوانب المختلفة لوظائف المنظمة.

ثانيا: خصائص عملية اتخاذ القرار:

إن عملية اتخاذ القرارات تشمل على مجموعة من الخصائص المميزة لها والتي توضح طبيعتها، فيما يلي[1]:

1- عملية قابلة للترشيد: فليس بالإمكان الوصول إلى ترشيد كامل للقرار، وإنما يمكن الوصول إلى حد من المعقولية والرشد.

2- تتأثر بعوامل ذات صبغة إنسانية واجتماعية: هذه الصفة نابعة من كون هذه العملية تتأثر بالعوامل النفسية نابعة من شخصية الأفراد المساهمون في القرار، وبعوامل اجتماعية نابعة من بيئة القرار.

3- تمتد في الماضي والمستقبل: فالقرار الإداري امتداد لقرارات سابقة، بل يعتبر حلقة من سلسلة قرارات، كما يمتد في المستقبل من حيث كون آثار القرار تنصرف إلى المستقبل.

4- تقوم على جهود الجماعية المشتركة:فهذه العملية تحتاج إلى جهد مشترك يبرز من خلال مراحلها المتعددة. فالقرار خلاصة جهد جماعي.

5- تتصف بالعمومية والشمول: تتصف بالعمومية من حيث أن أنواع القرارات وأسس وأساليب اتخاذها عامة بالنسبة لجميع الشركات،وشاملة من حيث أن القدرة على اتخاذ القرارات ينبغي أن تتوفر في جميع من يشتغلون المناصب الإدارية.

6-عملية ديناميكية مستمرة: فهي عملية مرحلية تنتقل من مرحلة لأخرى وصولا إلى الهدف، كما أن التغير المستمر للمشكلة يفرض على متخذ القرار متابعة هذا التغير لحل المشكلة.

7- عملية مفيدة وتتسم بالبطء أحيانا: فمتخذ القرار يخضع لقيود متعددة ويتعرض لضغوط متنوعة، كما

[1] كنعان نواف سالم، "اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق"، دار الثقافة، الطبعة 1، عمان، 2003، ص ص 87-91.

أنها عملية تتسم بالبطء، لكونها تستغرق وقتا طويلا لاتخاذ القرار.

8- عملية معقدة وصعبة: تتطلب نشاطات متعددة، وقدرات ومهارات لانجازها.

المطلب الثالث: مراحل عملية اتخاذ القرار

تتضمن عملية اتخاذ القرارات عدد من المراحل يمر بها متخذ القرار للوصول إلى الحل الأنسب، وقد حدد بخمس خطوات تقليدية من المفيد إتباعها عند اتخاذ القرار، وهذه الخطوات موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): المدخل التقليدي لاتخاذ القرار.

La Source : Ad air, J, op.cit, p 23.

1-تحديد الهدف والمشكلة:

يجب أن يعرف متخذ القرار ماذا يريد أن يحقق وأن يعرف بوضوح ما الذي يريد أن يحصل عليه، إلا فإن إتمام عملية اتخاذ القرار، سيكون ضبابيا، فتحديد المشكلة يتطلب التعرف على جميع جوانبها بشكل دقيق وصحيح.[1]

جمع المعلومات ذات الصلة:

الخطوة التالية هي جمع وتحميص المعلومات ذات العلاقة بالمشكلة، إذ أن بعض تلك المعلومات يكون متوفر بوضوح، والبعض الأخر ربما مفقود، فمن الضروري التمييز بين المعلومات المطلوبة والمعلومات المتاحة،

[1] الموسوي، منعم زمزير، "بحوث العمليات مدخل علمي لاتخاذ القرارات"، دار وائل، الطبعة1، عمان، 2009، ص 15.

ومن الخطأ النظر إلى القرار الواسع ثم الرجوع إلى المعلومات المتوفرة، دون النظر هل هذه المعلومات ذات علاقة بالمشكلة، فهناك خلط بين التصنيفين.

فغالبا كميات البيانات المقدمة تعتبر مجرد إضافة للحجم إذ لم يعرف متخذ القرار المعلومات المطلوبة، ولاسيما أن تطور التكنولوجيا ساهم في إيجاد معضلة جديدة، وهي زيادة المعلومات بشكل كبير، الأمر الذي أدى إلى عدم المقدرة على التعامل مع البيانات المتراكمة وهذه المعضلة تمثل مشكلة لدى متخذي القرار.

3- توليد الخيارات الممكنة:

إن صناع القرار الذين يفتقرون إلى المهارة يقفزون بسرعة للوصول إلى البدائل، ولا يعطوا ما يكفي من الوقت والطاقة الذهبية لتوليد على الأقل ثلاث أو أربع احتمالات، لأن ذلك سببا لتوليد الأفكار، وبعد ذلك العمل على قدرته التقييمية من أجل تحديد الخيارات الممكنة، ومن ثم يختبر تلك الخيارات من أجل حصرها في ثلاث خيارات ثم إلى بديلين حتى يصل إلى القرار المناسب،ويلاحظ أن البديل هو واحد من اثنين من المسارات المتاحة[1]، ويتضح ذلك في الشكل كما يلي:

الشكل رقم (1-2): نموذج حصر الخيارات الممكنة.

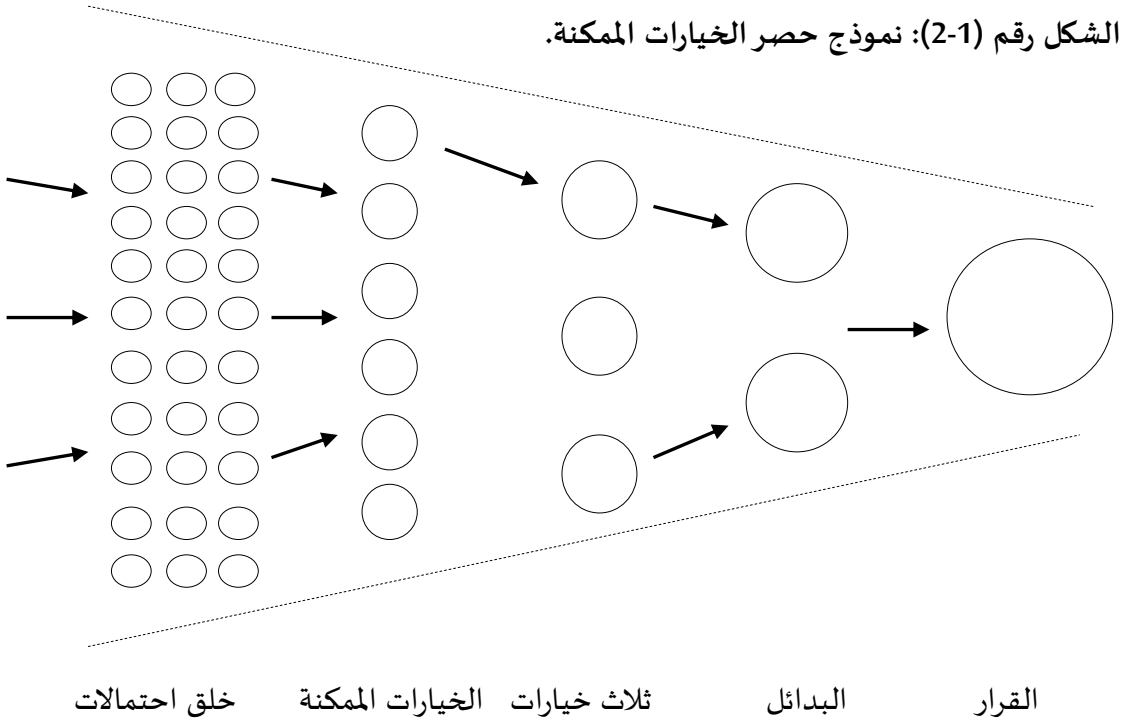

La Source : Ad air, J, op.cit, p 29 .

[1]Adair, J, op.cit, p 28.

وبعد توليد الأفكار يحتاج متخذ القرار إلى تقييم البدائل، بتحليل كل بديل للتعرف على مزاياه وعيوبه وقوته وضعفه، وما يترتب عليه من ايجابيات وسلبيات، وتتطلب هذه العملية المقارنة بين البدائل ووجود المعايير الدقيقة والمحددة الواجب الالتزام بها عند المفاضلة بين البدائل.[1]

1- **اتخاذ القرار:** في هذه المرحلة يترجم متخذ القرار جهودهم السابقة إلى اختيار أفضل البدائل، الذي يعطي أكبر قدر ممكن من المزايا المحتملة ويقلص السلبيات إلى أقل ما يمكن[2]، وقد حدد معايير تساعد متخذ القرار على اختيار أفضل البدائل لمعالجة المشكلة وهي كالتالي:

- تحقيق البديل للأهداف، ويفضل البديل الأفضل.

– مدى اتفاق البديل مع أهداف المؤسسة، قيمها، نظمها وسياستها. – مدى كفاءة البديل في استغلاله للموارد المتاحة. – درجة المخاطر المتوقعة من تنفيذ البديل. –

اختيار البديل الذي يحقق أفضل النتائج وبأقل تكلفة وجهد ممكن.

– الأخذ في الاعتبار الإمكانيات والموارد اللازمة لتنفيذ البديل، ومدى توفرها في الشركة.

– ملائمة البديل لعوامل البيئة، ومراعاة مدى تناسب البديل مع العوامل البيئة الخارجية.

– الوقت الذي يستغرقه اختيار البديل وتنفيذه، وأن يعالج البديل المشكلة في الوقت المناسب.

وأضاف معايير إضافية أخرى لتقييم البديل المتاح لحل المشكلة وهي كالتالي:[3]

- آثار تنفيذ البديل على الشركة أو على الشركات الأخرى، بل على المجتمع ككل.

– الآثار الإنسانية والاجتماعية للبديل وانعكاساته على الأفراد داخل الشركة وخارجها. – مدى استجابة المرؤوسين وتقبلهم للقرار، فعدم استجابتهم يخلق عقبات تحول دون تنفيذه، ومن هنا تبدو أهمية إشراكهم في عملية اتخاذ القرار.

[1] طعمة حسن ياسمين، "نظرية اتخاذ القرارات أسلوب كمي تحليلي"، دار صفاء، الطبعة1، عمان، 2010، ص 25.

[2] عبد الحميد عبد العظيم عبد السلام، "القيادة الإدارية ودورها في صنع القرار-(دراسة مقارنة)"، دار النهضة العربية، الطبعة1، القاهرة، 1996، ص 539.

[3] كنعان نواف سالم، مرجع سبق ذكره، ص 165.

4-التقييم والتنفيذ:

من الخطأ الاعتقاد بأنه مهمة متخذ القرار تنتهي بإقرار القرار، فعملية اتخاذ القرار لا تنتهي بمجرد اختيار البديل الأفضل، لأنه متخذ بجهود الآخرين، القرار لا ينفذ القرار بنفسه، وعلى متخذ القرار أن ينقل للآخرين القرار المتخذ، ويشرح لهم أبعاده،ويقنعهم به حتى يطمئن إلى قبولهم لفكرة القرار، ويدفعهم ويحفزهم إلى تنفيذه بالشكل الذي يحقق الهدف المطلوب.

كما يتوجب على متخذ القرار القيام بمتابعة عمليات تنفيذ القرار، بغرض التعرف على مستوى الانجاز والمشكلات التي تواجه المنفذين ومحاولة حلها، وهذا يسهم في التقييم المستمر للقرار ولمراحل تنفيذه المختلفة، واتخاذ الإجراءات المناسبة نحو القرار.[1]

[1] عليان، ربحي مصطفى، "العمليات الإدارية"، دار صفاء، عمان، الطبعة 1، 2010، ص 67.

الخلاصة:

لقد توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن عملية اتخاذ القرار، تمثل أحد الأنشطة الإستراتيجية في العمل الإداري، وكذلك فإن المعلومات تعبر أساسا لاتخاذ القرار، ولكي يكون القرار جيدا وصائبا إلى حد ما يجب أن يعتمد على المعلومات الملائمة من بينها المعلومات المحاسبية، وقد اكتسبت عملية اتخاذ القرار أهمية بالغة في العصر الحديث خاصة بعد أن أصبحت المنشآت الاقتصادية، تعمل بمواد كثيرة وبمعدات كثيرة وبمعدات ضخمة وأصبحت تقوم باستثمار أموال ضخمة وأصبحت عملية اتخاذ القرار في مجال الإدارة بمثابة المحرك الحقيقي لنشاط المنظمات، ونقطة الانطلاق نحو تحقيق الأهداف المرجوة.

وغياب نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة يعني عدم قدرة المؤسسة على تحقيق الاستمرارية، وصعوبة تحقيق الفعالية في بعض الأنشطة الخاصة بالمؤسسة.

تمهيد:

يعتبر استخدام البيانات المحاسبية في مجال اتخاذ القرار ظاهرة عملية من ظواهر الحياة في العصر الحديث، ومصدر يعتمد عليه المسير لاتخاذ القرارات الصائبة التي تقوم على جملة من المقومات والقواعد الواجب إتباعها لتحقيق أهداف معينة، إن توفر البيانات والمعلومات اللازمة وتحليلها بطرق عديدة ومختلفة تختلف على أساس النتائج وبالتالي نوعية وأهداف القرارات.

ولفهم هذه العلاقة تم تقييم هذا الفصل إلى مبحثين حيث تناولنا في المبحث الأول نظام المعلومات المحاسبي واتخاذ القرار أما في المبحث الثاني فعالية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات.

المبحث الأول: النظام المحاسبي كنظام للمعلومات:

إن الهدف الأساسي لنظام المحاسبي هو إنتاج تقارير دقيقة وفي الوقت الملائم ما يساعد متخذي القرارات على اتخاذ القرارات الرشيدة .

وتعتبر المحاسبة كنظام للمعلومات في شكلها الخام، كما أنها تلعب دوراً في تحويل هذه البيانات لإنتاج المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات المختلفة.

المطلب الأول: تصنيف القرارات

اختلفت معايير تصنيف وتباينت وجهات نظر المختصين حول تصنيف القرارات وكل تصنيف يهدف إلى المعيار الأكثر أهمية وتأثير بالنسبة له. وسنذكر من بين هذه التصنيفات ما يلي:

1-التصنيف حسب المستوى التنظيمي: تنقسم القرارات حسب ansoff lgor إلى:[1]

•**القرارات التشغيلية**: وهي القرارات التي تتخذ في المستويات التنظيمية الدنيا، والمتعلقة بالعمليات التشغيلية للمنظمة، وهي أقرب لإتباع تعليمات وإرشادات بين البدائل، وعادة ما تكون متعلقة بالتأكيد من المهام والأنشطة التي قدتم تنفيذها بكفاءة وبفعالية، ويؤخذ هذا النوع من القرارات في ظل ظروف تأكد تام ونتائجها معروفة مسبقاً، مثل: تعطل في خط الإنتاج وما يحتاجه تصليحه من إجراءات نمطية معينة.

•**القرارات التكتيكية**: هي قرارات تؤخذ على مستوى إداري أعلى مما تؤخذ فيه القرارات التشغيلية، فعند هذا المستوى يقوم المديرون باتخاذ قرارات لحل مشكلات التنظيم والرقابة على الأداء، وفرض قرارات متعلقة بتأكد من الاستخدام الفعال لموارد المؤسسة في سبيل تحقيق أهدافها.

ولا يوجد في هذا النوع من القرارات إجراءات معروفة مسبقا يجب إتباعها، ولكن متخذ القرار يقوم بتجميع المعلومات اللازمة لتشخيص وحل المشكلة، واستخدام حكمه الشخصي ورصيده في الخبرة في اختيار البدائل، في هذه الحالة يهم اتخاذ القرارات في ظروف تتسم بعدم تأكد نسبي.

•**القرارات الإستراتيجية**: هي قرارات تأخذ مستوى قمة الهيكل التنظيمي، بواسطة الإدارة العليا في المؤسسة وهي قرارات تغطي مدى زمنية أطول مقارنة بالقرارات السابقة، وتتعلق القرارات الإستراتيجية بالوضع التنافسي

[1] حسين بلعجوز، "نظرية القرارات"، مؤسسة شباب الجامع، الإسكندرية، 2008، ص 105.

للمؤسسة في السوق، وفي اغتنام الفرص وتجنب مخاطر البيئة وهذا النوع من القرارات يحتاج إلى معلومات خاصة بالبيئة أكثر من غيره، كما تهتم القرارات الإستراتيجية بتحديد المؤسسة والموارد اللازمة لتحقيقها والسياسات التي تحكم عمليات التوزيع ... إلخ.

والشكل التالي يبين أنواع القرارات المتخذة على كل مستوى:

الشكل رقم (2-1): أنواع القرارات في المستويات الإدارية.

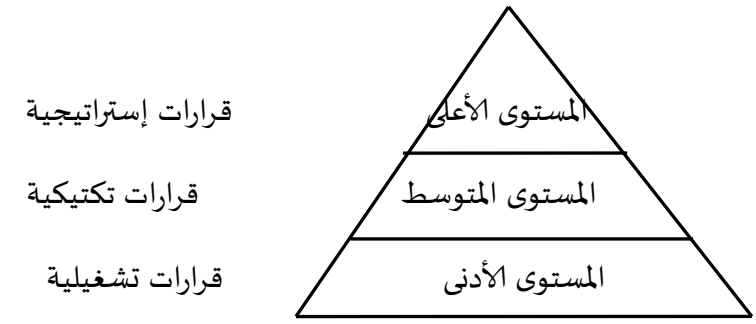

المصدر: حسين بلعجوز، مرجع سبق ذكره، ص 106.

2-**التصنيف حسب الطرق المستعملة**: تنقسم القرارات حسب الطرق المستعملة إلى نوعين هما:[1]

•**القرارات المبرمجة**: وهي القرارات المخططة سلفاً وتتناول مشكلة متكررة أو روتينية حيث يتم تحديد أساليب وطرق حل أي مشكلة سلفاً أو التعامل معها، ومن أبرز الأمثلة على القرارات المخططة مسبقاً إعادة طلب شراء نوع معين من المواد الخام، حيث يتم توضيح الإجراءات مسبقاً، وذلك من واقع اللوائح المعمول بها في مجال المشتريات، وهذه القرارات تتخذ في المستويات التنفيذية.

•**القرارات غير مبرمجة**: وهي القرارات التي تتغير مع تغير وتبدل موضوعات عملية اتخاذ القرارات، أي هي القرارات التي تتعامل مع المواقف غير المحددة أو غير المألوفة مثل القرارات الإستراتيجية، كابتكار نوع جديد من السلع والدخول إلى أسواق تصريف جديدة، وتتخذ معظم هذه القرارات على مستوى الإدارة العليا. وفيما يلي جدولاً يوضح مقارنة بين القرارات المبرمجة وغير مبرمجة

[1] محمد الصيرفي، "القرار الإداري"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 17.

الجدول رقم (2-1): مقارنة بين القرارات المبرمجة وغير مبرمجة.

	القرارات غير المبرمجة	القرارات المبرمجة
1	غير متكررة أو روتينية.	روتينية ومتكررة.
2	الظروف فيها متغيرة وغير مستقرة.	الظروف مستقرة وثابتة نسبياً.
3	البيانات غير مؤكدة نسبياً.	البيانات تتسم بالثبات النسبي أو شبه مؤكد.
4	الوقت والجهود المبذولة فيها كبيرة نسبياً.	الوقت والجهد المطلوب محدود.
5	غالباً ما يتم اتخاذها في المستويات الإدارية العليا.	تتخذ في مختلف المستويات الإدارية.
6	غير قابلة للتحول في الغالب.	غالباً ما يتم تحويل الصلاحيات إلى المستويات الوسطى الدنيا
7	تتعلق بالبعد الإستراتيجي للمنظمة.	تتعلق بتمشية الأنشطة التشغيلية للمنظمة.

المصدر:محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

3-**التصنيف حسب المشاركين في القرار**: تنقسم القرارات وفق هذا التصنيف إلى:[1]

•**قرارات فردية**: ويقصد بها تلك القرارات التي يتخذها المدير على أسس فردية بحثه دون أي تشاور أو مشاركة من العاملين في المؤسسة.

•**قرارات جماعية**: وهي تلك القرارات التي يتخذها المدير بعد أن يقوم بالتشاور مع عماله ومشاركتهم في اتخاذها وصناعتها، وللقرارات الجماعية ايجابيات كثيرة من بينها مشاركة المتخصصين والخبراء فيها، وهذا ما يوفر فرصة طرح العديد من البدائل لحل المشكلة، كما أنها تساهم في استيعاب المشكلة بأبعادها المختلفة من قبل الآخرين وقبولهم بالقرار والتزامهم بتنفيذه مستقبلاً.

وتتضمن درجة المشاركة في اتخاذ القرار المداخل التالية:

-المدخل الفردي: وهو أسلوب القائد المحافظ المستند في اتخاذ القرارات.

[1] ربحي مصطفى عليان، "أسس الإدارة المعاصرة"، دار الصفاء، الأردن، 2007، ص 79.

-المدخل الاستشاري: وهو أسلوب القائد المعتدل في اتخاذ القرارات.

-المدخل الجماعي: وهو أسلوب القائد الديمقراطي في اتخاذ القرارات.

وتندرج القرارات المتخذة على مستوى المنظمة من حيث الأهمية والخطورة بين البساطة والتعقيد كما سبقت الإشارة إلى بعض التصنيفات، وتختلف طريقة معالجة مشكلات المنظمات عبر هذه القرارات بين الماضي والحاضر من حيث العشوائية والعلمية، وذلك من خلال الأسلوب المتبع في معالجة هذه المشكلات فكان الاعتماد في الماضي مقتصراً على الأساليب التقليدية التي تعتمد على الخبرة والحكم والتقدير الشخصي والتجربة والخطأ، دون البحث عن البدائل الممكنة ودون مراعاة للظروف المختلفة المحيطة.

أما اليوم فأصبح متخذ القرار يواجه وضعيات صعبة ومعقدة تتطلب أساليب أكثر تطوراً لمعالجتها، وتعتمد هذه الأساليب على النماذج الرياضية والإحصائية التي تستخدم لتحليل المشكلات المعقدة، وتساعد متخذ القرار في اتخاذ قرارات أكثر رشداً وعقلانية، دون أن يكون للأهواء الشخصية أي تأثير عليها، ومن أهم هذه الأساليب: بحوث العمليات، البرمجة الخطية، نظرية الاحتمالات، أسلوب المحاكاة، أساليب التحليل الشبكي وشجرة القرارات.

4-**التصنيف حسب درجة الثقة بالمعلومات المتاحة في اتخاذها**: يتم تصنيفها على ثلاث أنواع هي:

•**القرارات المؤكدة**: وتظهر حينما تتوفر المعلومات الكافية لتوقع نتائج كل بديل، بشكل مسبق وقبل تنفيذه مثل: حالة استثمار الفرد أمواله في البنك في حساب ادخار، حيث يتخذ قراره في هذه الحالة في ظل تأكد حول الفائدة التي سيحصل عليها خلال فترة زمنية معينة، وتعتبر القرارات في حالة التأكد الحالة المثالية لحل المشاكل الإدارية والتحدي الذي يواجه متخذ القرار هو بكل بساطة تحديد البدائل التي تؤدي إلى القرار الأفضل، ولسوء الحظ فإن التأكد يعتبر حالة استثنائية لا القاعدة في اتخاذ القرار.[1]

•**القرارات في ظل المخاطرة**: وتمثل هذه القرارات بتحديد احتمالات حصول حالات معينة في ضوء تحقيق النتائج المرتقبة لكل بديل والاحتمالات هو النسبة المئوية لعدد مرات حدوث نتيجة معينة أو حدث معين.[2]

•**حالة عدم التأكد**: وهي القرارات التي لا يتم تحديد احتمالات حدوثها ووضوحاً بنسبة مئوية وفقا لطبيعة

[1] ماجد العطية، "سلوك المنظمة (سلوك الفرد والجماعة)"، دار الشروق، الطبعة الأولى، الأردن، 2003، ص 191.

[2] خضير كاظم حمود، موسى سلامة الموزي، "مبادئ إدارة الأعمال"، مكتبة الجامعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص 181.

البدائل المتاحة لذلك أو أنها أقل تحديداً ووضوحاً من حالة المخاطرة، فالمدير لا يستطيع أن يتخذ القرارات بصورة احتمالات نظراً لتحكم العديد من المتغيرات غير المحسوبة بشأنها، إذ أن حالات عدم الثبات والاستقرار في الظروف التي يتخذ فيها القرار كبيرة، ولا تتسم بدقة الواضحة ولذا غالبا ما يتم استخدامه للعديد من الخيرات المتراكمة لديه، أو الاستعانة بالآراء الجماعية والخيرات المتاحة من العاملين،أو الاستعانة بالاستشاريين والخبراء المتخصصين أو بنوك المعلومات التي تساهم بقدر معين في تقليص دائرة المجهولية للمستقبل المبهم أو الظروف والمتغيرات غير المتحكم فيها بشأن القرارات التي يهدف لاتخاذها.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار

هناك الكثير من العوامل التي تستطيع التأثير في عملية اتخاذ القرار نذكر من بينها ما يلي:[1]

أولاً: دقة وتوافر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار:

يكون المدير في وضع أحسن إذا توافرت له المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار على أن تكون هذه المعلومة وافية ودقيقة بحيث ينتج في النهاية القرار قريبا من الواقع تبعا للمستوى الإداري الذي يتم فيه اتخاذ القرار، كما يتضح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): نوع المعلومات المطلوبة في كل مستوى إداري.

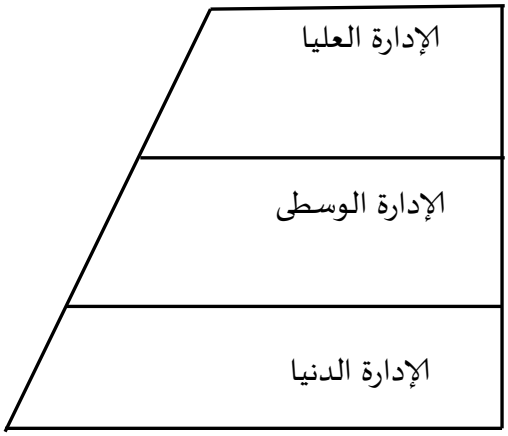

المصدر: معالي فهمي حيدر، المرجع سابق: ص 127.

[1] معالي فهمي حيدر، "نظم المعلومات (مدخل لتحقيق الميزة التنافسية)"، الدار الجامعية، 2002، ص ص 127-129.

ثانياً: درجة ذكاء وتعليم وخبرة متخذ القرار:

فالمدير الذي يتمتع بدرجة عالية من الذكاء والتعليم والخبرة لاشك أنه سيكون أكثر قدرة على تجديد المشكلة ومعرفة أسبابها وبالتالي أكثر قدرة على اتخاذ القرار الملائم لحلها.

ثالثاً: الخصائص الشخصية لمتخذ القرار:

تتأثر القرارات التي يتخذها المدير في أغلب الأحيان بالسمات السلوكية والشخصية له، فالأشخاص ذوي العقليات الجامدة سوف يجدون صعوبة في البحث عن المشكلة حتى ولو كانوا يتمتعون بدرجة عالية من التعليم والخبرة ولديهم نظام جيد للمعلومات.

رابعاً: تأثير العوامل العاطفية Factors Fmotional:

تلعب العوامل العاطفية دوراً هاماً في اتخاذ القرارات بصفة عامة وفي مرحلة تحديد أو التعريف على المشكلة بصفة خاصة، فعملية اتخاذ القرارات بصفة عامة ليست عملية اقتصادية رشيدة محضة حتى وإن تم تأسيس القرار بناء على معلومات جامدة (كالأرقام مثلاً) فإن احتمال تأثير العوامل العاطفية موجود بدرجة ما.

خامساً: العوامل التي لا يمكن التحكم فيها:

قد يتم اكتشاف المشكلة أحياناً عن طريق الصدفة أو نتيجة وجود عوامل لم تكن في الحسبان أو غير متوقعة فعلى سبيل المثال: قامت مؤسسة لنشر الكتب النفسية والطبية والبوليسية بنشر كتب للتسلية وبدأ الإقبال عليها مما جعل المؤسسة تنشئ لها خط إنتاج مستقل، وهذه العوامل التي نتحدث عنها قد تكون خارجة عن إدارة الشركة.

المطلب الثالث: علاقة نظام المعلومات المحاسبي باتخاذ القرار

لقد أدى التطور في مجالات الأعمال، بالإضافة لإلى تنوع الأنشطة في المنشأة الواحدة، إلى تعقيد عملية اتخاذ القرارات، نظراً لتزايد المتغيرات التي تؤثر على القرارات المختلفة،وترتب على ذلك أن زادت الحاجة إلى أساليب حديثة يمكن للإدارة استخدامها في حل مشاكلها المختلفة، وكذلك زادت أهمية المعلومات وأنظمتها وتقنيتها والبحث عن أفضل استخدامات لها بأقل تكلفة لإنتاجها، لأن المعلومات السليمة تؤدي إلى قرارات

سليمة .[1]

الشكل رقم (2-3): العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي وعملية اتخاذ القرار.

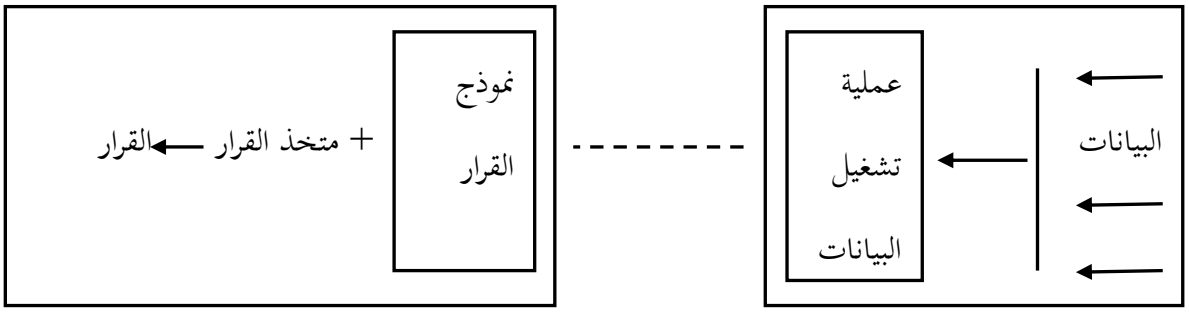

المصدر: رضا صاحب أبو أحمد، المرجع السابق، ص 419.

نستخلص مما سبق أن الغرض الرئيسي للحصول على المعلومات هو من أجل استخدامها في اتخاذ القرارات وتنفيذها وتقييمها وأنه لا يمكن أن نبدأ الدراسات المتعلق بنظم المعلومات وتصميمها دون التعرض لهيكل القرارات للمنشأة، وكذا لتحديد المعلومات المطلوبة لكل قرار، ويعتبر نظام المعلومات المحاسبي من أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ويوضح الشكل السابق العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي وعملية اتخاذ القرار، ومنه يتضح أن نظام المعلومات المحاسبي يقوم بتجميع البيانات وتحويلها إلى معلومات بإجراء مجموعة من العمليات مثل: عمليات التسجيل والمراجعة والتصنيف وإجراء العمليات الحسابية والتلخيص وتعتبر المعلومات ذات أهمية كبيرة لعملية اتخاذ القرار، حيث أنها تمثل المدخلات الأساسية لعملية اتخاذ القرار، ولذلك تعتبر عاملاً هاماً في تقليل عدد البدائل المتاحة لمتخذ القرار وتقديم البدائل الأكثر احتمالاً للنجاح.

يتوقف نجاح أي منظمة على وجود ثلاثة عناصر أساسية هي: الإدارة، رأس المال والقوى العاملة، لعل العنصر الأكثر أهمية هنا هو الإدارة باعتبارها المحرك والمنظم والمخطط للعناصر الأخرى، وبالقدر الذي تكون فيه خطط وقرارات الأدوات سليمة، يكون نمو وتطور المنشأة سريعاً نحو النجاح.

ويعتقد بأن تكون قرارات الإدارة صائبة وصحيحة يتوقف على توفر معلومات سليمة وصحيحة تبنى على

[1] رضا صاحب أبو أحمد، "وظائف المنظم المعاصرة"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، 419.

أساسها القرارات والكم الأكبر من هذه المعلومات تعالج وتحضر في الدائرة للمنشأة من ثم يتم تحويلها إلى لغة تعتمد عليها إدارة المنشأة في اتخاذ القرارات.

ومن هنا يبرز الدور المهم الذي يلعبه نظام المعلومات المحاسبي في تزويد الإدارة بالمعلومات السليمة التي تحتاجها لتصرف المنشأة، ومنها المعلومات المحاسبية التي تتناول معلومة محاسبية بشكل آني أو تقارير شهرية كميزان المراجعة، والتقارير المالية السنوية كقائم الدخل والميزانية، وقد تكون المعلومات المحاسبية حالية، تاريخية ومستقبلية.

يقال بأن اتخاذ القرار الجيد يعتمد بنسبة 90٪ على المعلومات و 10٪ على الذكاء والمهارات، فكل القرارات تتطلب معلومات والغرض الرئيسي للحصول على المعلومات هو من أجل استخدامها للوصول إلى القرارات وتنفيذها وتثبيتها، وفي حقيق الأمر فإن القرارات والمعلومات موضوعان مرتبطان لا يمكن التعرض لأحدهما دون الأخر.

المبحث الثاني: فعالية المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرار

إن نظام المعلومات المحاسبي له مواصفات متميزة عن بقية نظم المعلومات هذه المواصفات متعلقة بالمحاسبة فدور نظام المعلومات المحاسبي ليس مجرد إعداد القوائم المالية للأطراف خارج المشروع، بل يشمل أيضا تقديم المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، وعليه فنظام المعلومات المحاسبي يلعب دوراً هاماً في بناء المنظمات وتطورها ومدى صلاحيتها ودعم قراراتها.

المطلب الأول: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار

تتمثل أهداف التقارير المالية في توفير المعلومات المفيدة لمقابلة الأغراض المختلفة لمستخدمي تلك التقارير سواء كان داخل المنشأة أو خارجها ولكي تكون المعلومات مفيدة لتلبية الاحتياجات الضرورية لمستخدميها فلا بد من توفير مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ولذلك فإن الهدف الأساسي في تحديد هذه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هو استخدامها لتقويم مستوى جودة المعلومات المالية التي يتم عرضها والإفصاح عنها في التقارير المالية.[1]

[1] عباس مهدي الشيرازي، "نظرية المحاسبة"، دار السلاسل لطبعة والنشر، الكويت، 1990، ص 194.

وحتى يتم اختيار الطريقة والأسلوب والمعيار المحاسبي المقبول قبولاً عاماً لمعالجة وعرض المعلومات المحاسبية وتحديد نوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها والصيغة التي يتم عرض المعلومات بواسطتها فإن الأمر يلزم دائما تحديد واختيار البدائل المحاسبية التي تقدم المعلومات الأكثر إفادة لأغراض اتخاذ القرار.[1]

وكما أشرنا سابقاً، فقد أصدر مجلس المعايير المحاسبة المالية (FASB) لمفاهيم "معايير جدة المعلومات المحاسبية" التي تتمثل في مجموعة الخصائص النوعية التي تعد كمعيار للمقارنة بين المعلومات الأفضل (الأكثر إفادة) والمعلومات الأدنى (الأقل إفادة) لأغراض اتخاذ القرارات، وعلاوة على ذلك فقد وضع المجلس عدداً من المحددات للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تتمثل في التكلفة والمنفعة والأهمية النسبية للمعلومات، وكما نجد تدخلاً واضح المعالم بين الخصائص الذاتية للمعلومات المحاسبية وبين خصائص مستخدمي هذه المعلومات فالمعيار السائد للحكم على الاختيار المناسب بين البدائل المحاسبية هو فائدة ومنفعة المعلومات في اتخاذ القرارات والمعلومات المفيدة هي التي تكون قابلة للفهم والاستخدام من قبل المستفيدين منها.

كما ونجد أن متخذي القرارات يتقسمون إلى قسمين: قسم داخل المنشأة وقسم خارج المنشأة كالمستثمرين والمقرضين والجهات الحكومية والمهنية وغيرهم، وهؤلاء يعتمدون بشكل أساسي على المعلومات التي يتم عرضها وتقديمها في التقارير المالية المنصوص عليها، والتي تقدم بطريقة اختيارية للحصول على المعلومات التي تحتاجها، ولكنها لا تستغني بمعلومات التقارير المالية في اتخاذ قراراتهم المختلفة من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة وتقييم الأداء.[2]

كما أن متخذي القرارات يختلفون فيما بينهم، ومن ذلك الاختلاف هو اختلاف مستوى التعليم والفهم والمعلومات التي بحوزة كل منهم، والقرارات التي يواجهنها، حيث أن المعلومات المحاسبية المفيدة من جهة مستخدم معين لا تكون كذلك بالنسبة لمستخدم آخر لعدم كفايتها للأغراض التي ينشدها منها، ولذلك يذهب البعض إلى معرفة نموذج قرار المستخدم الأساسي فهو مهم للمحاسب لتحديد المعلومات التي يتطلب منه تقديمها، ورغم صعوبة هذه المعرفة فإنها تبين مدى أهمية التعرف على ما يبتغيه المستخدم بالنسبة

[1] دوانالد كيسووجيري بجانت، "المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول"، تعريب أحمد حامد حجاج، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2005، ص13.
[2] عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص 195.

للمحاسبة حتى يتمكن من توفير المعلومات المطلوبة لاحتياجات المستخدم وتقديمها.[1]

ومن هنا نجد أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي التي تميز المعلومات الأفضل وأكثر نفعاً وفائدة عن تلك المعلومات الأقل نفعاً لغرض اتخاذ القرارات، كما صنفها مجلس المعايير المحاسبية المالية (FASB) في العام 1980 م، الخصائص النوعية للمعلمات المحاسبية على النحو التالي:

1-الخصائص النوعية الرئيسية:

إن خاصية الفائدة في اتخاذ القرارات تأتي على قائمة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية باعتبارها القاعدة العامة، وأن تحقيق ذلك يتطلب توافر خاصيتين رئيسين هما خاصية الملائمة وخاصية الموثوقية إمكانية الاعتماد على المعلومات، فإن فقدت المعلومات المحاسبية أي من الخاصيتين الرئيسيتين تكون غير مفيدة بالنسبة لمستخدميها الرئيسين:[2]

وكما أشار (FASB) أن الملائمة والمصداقية (الثقة) هي الخاصيتين الأساسيتين اللتين تجعلان المعلومات مفيدة لاتخاذ القرار وأن الخواص التي تعرف بأن المعلومات الأفضل (الأكثر فائدة) والمعلومات الأدنى (الأقل فائدة) بالإضافة إلى بعض الخواص الأخرى المتفرعة عنها.[3]

1-1-الملائمة:

تعرف الملائمة على أنها: "قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه وبكلمات أخرى، هي قدرة المعلومات لإيجاد فرق في اتخاذ القرار".[4]

كما عرفها (عاشور، 1996) أن المقصود بالملائمة: "قدرتها على خدمة اتخاذ قرار معين، إما من خلال تخفيض حالة عدم المعرفة لدى متخذي القرار أو زيادة المعرفة لدى متخذي القرار بخصوص الموقف الذي يتخذ القرار بشأنه".[5]

---

[1] عبد الحميد مانع الصيح، "أهمية الملائمة والثقة في التقارير المالية لأغراض اتخاذ القرار وتقييم الأداء"، دراسة تطبيقية في المنشآت الصناعية في اليمن، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، غير منشور1995، ص ص 51-52.

[2] نفس المرجع السابق، ص 52.

[3] دونالد كيسو وجيري، مرجع سبق ذكره، ص 69.

[4] نعيم حسين دهمش، "القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها قبولاً عاماً"، دار المطبوعات للنشر ودائرة المكاتب الوطنية، الأردن،1995، ص23.

[5] عصمت سيد أحمد عاشور، "دراسات في نظم المعلومات المحاسبية"، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1996، ص 11.

وعرفت المعلومات الملائمة بأنها: "تلك المعلومات التي ستؤثر على سلوك متخذ القرار وتجعله يتخذ القرار وتجعله يتخذ قرار يختلف عن ذلك القرار الذي كان يمكن اتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات".[1]

ويرى الباحث بأن خاصية الملائمة هي الخاصية التي تؤثر في اتجاه سلوك متخذي القرار وتأثر فيه لتغير القرار نحو الموقف الذي يتخذ بشأنه وإيجاد الفروق بين هذه القرارات (حالة غياب هذه المعلومات وحالة ملائمة المعلومات لاتخاذ هذا القرار).

وقد عرف (APB) الملائمة بأنها: "انسجام المعلومات مع نماذج اتخاذ القرارات، أي أن تكون طرقة القياس والإفصاح ملائمة لاتخاذ القرار وتلبية لاحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية.

كما عرفها (FASB) بأنها: "تلك المعلومات القادرة على إحداث فروق في القرارات من خلال مساعدة المستخدمين للمعلومات على تكوين تنبؤات عن النتائج المستقبلية أو تغيير التنبؤات السابقة وتصحيحها.[2]

إن المعلومات الملائمة هي تلك المعلومات المحاسبية التي تكون لها قيمة تنبؤية واسترجاعية تؤثر في اتجاه سلوك متخذي القرار وتأثر فيه لتغيير القرار نحو الموقف الذي يتخذ بشأنه عند تقديمها في الوقت الملائم له قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في ذلك القرار.

وقد قدمت خاصية الملائمة للإطار الفكري للمحاسبة بواسطة (Chamnersn) عام 1996 الذي أوضح أن المعلومات الملائمة هي تلك المعلومات التي تؤثر في سلوك متخذي القرار، ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة فلا بد أن ترتبط هذه المعلومات بشكل منطقي بالغرض من استخدامها وأن تكون مؤثرة فيه.

وفي ضوء ما تقدم يرى الباحث أن المعلومات الملائمة هي المعلومات التي لها ارتباط بقرار معين ولها تأثير وانعكاس على هذا القرار.

ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يلزم توافر ثلاث خصائص فرعية هي:

1-خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات.

2- خاصية القيمة الاسترجاعية للمعلومات.

3- التوقيت المناسب (الملائم) للمعلومات.

[1] أحمد حسين علي حسين، "نظم المعلومات المحاسبية (الإطار الفكري والنظم التطبيقية)"، القاهرة، 1997، ص 26.

[2] عبد الحميد مانع الصيح، مرجع سبق ذكره، ص 55.

وفيما يلي سيتم التطرق لهذه الخصائص النوعية الفرعية الخاصة الملائمة كما يلي:

1-1-1-القيمة التنبؤية للمعلومات: تساعد المعلومات المحاسبية في تحسين مقدرة متخذ القرار على التنبؤ بنتائج التوقعات المستقبلية في ضوء نتائج الماضي والحاضر أحد الخصائص الفرعية للمعلومات "الملائمة" فالمعلومات الملائمة هي التي تساعد على التنبؤ بالعوائد المرتبطة بالنشاط المستقبلي، فبدون معرفة الأحداث الماضية يصعب التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل، كما أن معرفة نتائج الأحداث الماضية دون اهتمام بالمستقبل يعتبر عملاً غير هادف.[1]

وبمعنى آخر تساعد القيمة التنبؤية للمعلومات مستخدميها في التنبؤ بالنتائج المتوقعة للأحداث المختلفة وتؤكد توقعاتهم أو تساعدهم في تعديلها أو تصحيحها.[2]

ولكي تؤثر المعلومات المحاسبية على عملية اتخاذ القرار لابد أن تكون لها قدرة لعمل اختبارات مستقبلية، بل يستحسن أن يكون لها أيضا القدرة على تقييم نتائج الاختبارات السابقة، كما تعمل المعلومات المحاسبية ذات القدرة التنبؤية على تخفيض درجة عدم اليقين (التأكد) حول النتائج المتوقعة في المستقبل التي تتخذ على نتائج الماضي.

وعلى ضوء هذا فإن القيمة التنبؤية للمعلومات تساعد مستخدميها على القدرة على عمل تنبؤات حول أثار الماضي والحاضر والمستقبل، حيث أن المعلومات المحاسبية ذات الصلة بعملية اتخاذ القرار تساعد مستخدميها للقيام بعملية التنبؤ بالنسبة للأحداث في الماضي والحاضر والمستقبل.[3]

كما تجدر الإشارة أن خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات لا يقصد بها أن تكون للمعلومات قيمة تنبؤية في حد ذاتها وإنما يكون في إمكانية الاعتماد عليها كأساس لعمل تنبؤ في المستقبل من قبل متخذ القرار.[4]

1-1-2-القيمة الاسترجاعية (التغذية الاسترجاعية) للمعلومات: وتمتلك المعلومات المحاسبية قيمة استرجاعية عندما يكون لها قدرة على تغيير أو تصحيح توقعات الحالية أو المستقبلية، كما يطلق على خاصية القيمة الاسترجاعية للمعلومات أيضا بالتغذية الاسترجاعية، وهي لا تقل أهمية عن خاصية القيمة التنبؤية

[1] نفس المرجع السابق، ص 56.

[2] فداغ الفداغ، "المحاسبي المتوسطة نظرية والتطبيق في القوائم المالية والأصول"، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 26.

[3] عبد الحميد مانع الصيح، مرجع سابق، ص 55.

[4] نفس المرجع السابق، ص 56.

للمعلومات، وتساعد مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة، وبالتالي يستخدم المعلومات في تقييم نتائج القرارات التي تبنى على هذه التوقعات.[1]

كما تتميز المعلومات المحاسبية بالقدرة على تقييم الارتدادي لنتائج القرارات الماضية وقيمة تنبؤية عالية بالنسبة للمستقبل، وهي التي يتم عرضها في التقارير المرحلية والتقارير القطاعية، وبالتالي لها قيمة مزدوجة فلها قيمة تنبؤية عالية بالنسبة للمستقبل وتتميز أيضا بقدرتها على التغذية الاسترجاعية لنتائج القرارات الماضية كما تؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار الصحيح.[2]

وبهذا نصل إلى أن خاصية القيم الاسترجاعية للمعلومات المحاسبية تؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد لمتخذي القرارات، كما تؤدي إلى تعديل وتقييم وتصحيح توقعاتهم السابقة بالنسبة لنتائج القرارات الماضية.

فمثلا إن نسبة صافي الربح للنشاط سوف يساعد مستخدم التقارير المالية على تحقيق عن صحة توقعاته عن التوقعات النقدية المستقبلية أو تصحيحية.

1-1-3-التوقيت المناسب (الملائم): يقصد بالتوقيت الملائم تقديم المعلومات في حينها بمعنى أنه يجب إتاحة المعلومات المحاسبية المالية لمن يستخدمونها عندما يحتاجون إليها، وذلك لأن هذه المعلومات تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة عندما تدعو الحاجة إلى استخدامها، أو إذا تراخى تقديمها فترة طويلة بعد وقوع الأحداث التي تتعلق بها بحيث تفقد فعاليتها في اتخاذ قرارات على أساسها.

يقصد بخاصية التوقيت المناسب للمعلومات هو (توفير المعلومات في حينها)، وتعني أن المعلومات لكي تكون ملائمة يجب أن تقدم لمستخدميها في الوقت المناسب.

ولكي تكون المعلومات ملائمة فإنها يجب أن تكون متاحة لمتخذي القرارات قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في قراراتهم (التوقيت المناسب)، فإذا تأخر تقرير الشركة عن نتائج أعمالها لمدة ستة أشهر بعد نهاية الفترة المالية، فإن المعلومات ستكون أقل إفادة لأغراض اتخاذ القرار.[3]

ومن البديهي أيضا أنه إذا لم توفر هذه المعلومات عند الحاجة إليها فلن تكون تأثير على الحدث أو القرار

[1] عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص 201.

[2] علي إبراهيم حسن الكبسي، "المعلومات المحاسبية لاعتماد أسلوب التحسين"، رسالة ماجستير المتواصل، العراق، ص 55.

[3] أمين السيد لطفي، "إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة"، الدار الجامعية، القاهرة،الطبعة الأولى، 2008، ص 193.

ومعنى ذلك أنه يجب توفيرها في الوقت المناسب لاتخاذ القرار، وفي مجال التقارير المالية هناك جانبي لخاصية التوقيت المناسب هما:[1]

أ-دورية التقارير المالية.

ب-المدة الزمنية بين نهاية الفترة المالية وبين تاريخ إصدار هذه التقارير أو إتاحتها للتداول.

كما تعتبر خاصية التوقيت المناسب للمعلومات أمراً هاماً لخاصية الملائم (المناسب). لاستخدامها قبل أن تفقد أهميتها في اتخاذ القرار.[2]

ونظراً لأهمية توفير المعلومات المحاسبي في الوقت المناسب، نجد أن العديد من المنظمات المهنية وغير المهنية والتشريعات الحكومية (SEC) تحدد فترة زمنية لنشر التقارير المالية في ثلاثة أشهر بعد انتهاء السنة المالية كما حدد قانون ضرائب الدخل على الشركات اليمنية رقم (31) سنة 1995م في المادة (12) بأن يتم تقديم الإقرارات الضريبية لمصلحة الضرائب مصحوباً بصورة من الحسابات الختامية موقعا عليها من المحاسب القانوني بعد مصادقة الجمعية العامة على هذه الحسابات على ألا يتجاوز ذلك نهاية شهر أبريل (نيسان) عن السنة التالية:[3]

ونلخص على أنه قد يكون من الأنسب التضحية بشيء من الدقة ودرجة عدم التأكد لغرض تقديم المعلومات في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات.

1-2-الموثوقية:

تعتبر خاصية الموثوقية أحد الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات، وتتوافر هذه الخاصية في المعلومات عندما تكون خالية من الأخطاء، حيادته، وتصنيف بأمانة التعبير، أي أنها خاصية تتعلق بأمانة المعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها.[4]

الموثوقية للمعلومات المحاسبية تقدر بمقدار المعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية الخالية من الأخطاء والتحيز في العرض، والتصور الصادق للأحداث والعمليات الاقتصادية، وتمثل خاصية الموثوقية في

[1] عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص201.
[2] نعيم حسين دهمش، مرجع سبق ذكره، ص 24.
[3] عبد الحميد مانع الصيح، مرجع سبق ذكره،ص58.
[4] عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص 201.

المعلومات المحاسبية ضرورة ملحة للأفراد الذين لا يتوفر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية واختيار المعلومات المفيدة لهم.[1]

الموثوقية حسب البيان رقم 2 الصادر عن (FASB) هي خاصية المعلومات في التأكد بأن المعلومات الخالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله.[2]

لذلك يفضل من يستخدمون المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية أن تكون هذه المعلومات على درجة عالية من الأمانة، إذ أن هذه الخاصية هي التي تبرز ثقتهم في تلك المعلومات،باعتبار أنها تعبر تعبيراً صادقاً وحقيقياً عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية وتمثل نتائج أعمال الوحدة أفضل تمثيل، ولتحقيق خاصية الوثوق بالمعلومات لابد من توافر الخصائص الفرعية التالية:

(1)الصدق في التعبير.

(2)الحياد.

(3)القابلية للتحقيق.

1-3-الصدق في التعبير:

يقصد بخاصية الصدق في التعبير وجود درجة عالية من التطابق ليبين المقاييس (المعلومات) وبين الظواهر المراد التقرير عنها، والعبرة هنا بصدق تمثيل المضمون والجوهر وليس مجرد الشكل. وبعبارة أخرى فإن المعلومات الصادقة يجب أن تمثل أو تصور المضمون الذي تهدف إليه تمثيل صادقاً.

حيث تعتبر خاصية الصدق في التعبير عن ضرورة وجود مطابقة أو اتفاق بين الأرقام والأوصاف المحاسبية من ناحية، والموارد والأحداث التي تنتجها هذه الأرقام والأوصاف في التقارير المالية من ناحية أخرى، بمعنى أخر تمثل الأرقام ما حدث بالفعل، فعندما تبين التقارير المالية الواقع الاقتصادي للمؤسسة نتيجة المعاملات والأحداث الفعلية فإن هذه التقارير تكون صادقة في العرض.

[1] كيسو وجيري بجانت، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[2] شارف خوجة الطيب، "مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية"، ملتقى الوطني الأول مستجدات الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية 22/21/نوفمبر 2007 جامعة باجي مختار، عنابة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، ص 4.

كما أن خاصية الصدق في التعبير تتطلب مراعاة تجنب نوعين من أنواع التحيز هما:[1]

أ-تحيز في عملية القياس كما في حالة استخدام أساس التكلفة التاريخية وإتباع سياسة الحيطة والحذر لعرض بعض البنود المحاسبية.

ب-التحيز من قبل القائم بعملية القياس.

وحتى تكون المعلومات المحاسبية خالية من أنواع التحيز يجب أن تكون المعلومات على أكبر قدر ممكن من الاكتمال، ومن الطبيعي إن الاكتمال المطلق أمر غير ممكن لأن التقارير المالية ما هي إلا نموذج لتمثيل الواقع المحاسبي للوحدة الاقتصادية ولابد أن تنطوي على قدر من التحيز البسيط.

1-4-الحياد:

يقصد بالحياد أو عدم التحيز عدم اختيار معلومات بشكل ينتج عنه معلومات تفضيل جهة أو طرف معين من الأطراف المعنية والمهتمة بالمعلومات المحاسبية على حساب جهات أو أطراف أخرى.[2]

أما(الراوي، 1999) فقد عبر عن خاصية الحياد بأنه يجب ألا تكون البيانات المحاسبية متحيزة بمستخدم معين من مستخدمي التقارير المالية على حساب مستخدم أو مستخدمين آخرين.[3]

وبصفة عامة يقصد بحياد المعلومات تجنب ذلك العمل المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة، أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين.

كما أن المعلومات المحاسبية تخدم جهات متعددة ومختلفة من مستخدمي المعلومات لدرجة أحياناً تكون مصالحهم متعارضة بعض الشيء، وكل هذا التعارض أو التناقض في المصالح لا يستدعي من المحاسب أو حتى المراجع الخارجي للحسابات أن يتحيز في إعداد الحسابات والإفصاح والمصادقة عليها لصالح فئة معينة على حساب أخرى، كما يجب مراعاة نوعين من أنواع التحيز هما:

1-التحيز في عملية القياس: كاستخدام أساس التكلفة التاريخية أو سياسة الحيطة والحذر.

[1] عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره،ص 202.

[2] نعيم حسين دهمش، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[3] حكمة أحمد الراوي، ص 210.

2-التحيز من قيل القائم بعملية القياس: كأن يقوم القائم بعملية القياس بقصد التحيز، مثل: عدم الأمانة أو حالة نقص المعرفة والخبرة المهنية.

وخلاصة القول أن حيادية المعلومات -أو حيدتها- اصطلاح يصف عدم التحيز، وتتدخل هذه الصفة تدخلاً واضحاً مع أمانة المعلومات المتحيزة بحكم طبيعتها معلومات لا يمكن الثقة بها أو الاعتماد عليها، وتوجه معلومات المحاسبة المالية التي تتصف بالحدية للوفاء بالاحتياجات المشتركة لمن يستخدمون هذه المعلومات خارج المنشأة -دون افتراضات مسبقة عن احتياجات أية مجموعة معينة بالذات إلى تلك المعلومات- وتتسم معلومات المحاسبة المالية بأنها معلومات نزيهة خالية من التحيز صوب أي نتائج محددة مسبقاً وتضع خاصية جيدة المعلومات واجبات على عاتق المسئولين عن إعداد القوائم المالية، وذلك فيما يتعلق لاتخاذ قرارات منصفة بشأن الاختيار من بين الأساليب البديلة للقياس والإفصاح بحيث يكفل ذلك الاختيار تحقيق هدفين أساسيين هما: تقديم المعلومات ذات العلاقة الوثيقة بالأهداف التي تعد من أجلها، وتحقيق أمانة تلك المعلومات.

1-5-القابلية للتحقيق:

تمثل خاصية القابلية لتحقيق أحد الأساس المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في اختيار بين الطرق المحاسبية المختلفة كونها تزيد ثقة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية.

أما الكاتبان (الصبان، 1999)و (حنان، 2003) فقد عبرا عن القابلية لتحقق بأن هذه الخاصية مبدأ نسبي وهي تشير إلى وجود درجة عالية في الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرائق القياس وهم بصدد فحص نفس المعلومات بأنهم يتوصلوا إلى نفس النتائج.[1]

ويتحقق هذا المفهوم عندما تحدث درجة عالية من الإنفاق بين عدد من الأفراد القائمين بالقياس، والذين يستخدمون نفس طرق القياس، وذلك عندما يتوصل عدد من المراجعين المستقلين إلى نفس النتيجة بخصوص عدد من القوائم المالية، فإن القوائم المالية تكون غير قابلة للتحقق ولا يمكن للمراجع إبداء الرأي فيها.[2]

[1] محمد سميرالصبان، اسماعيل جمعة، "تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 19.
[2] أمين السيد لطفي، مرجع سبق ذكره، 194.

كما يتم اشتقاق خاصية القابلية للتحقيق من فرض الموضوعية في المحاسبة التي تقضي أن تكون للبنود الواردة من التقارير المالية قابلة للتحقيق، بمعنى أن تكون التقارير المالية قابلة التحقق منها من قبل المحاسب أو من شخص أخر، ويمكن للمحاسب أو غيره من غيره من التأكد من الأرقام الواردة في التقارير المالية بالرجوع إلى نفس القياس الموضوعي الذي ينسجم مع واقع الحياة الاقتصادية.[1]

وبهذا نجد أن خاصية القابلية للتحقق هي الخاصية التي تعكس إجماع عدد من المحاسبين على طريقة قياس الأحداث القياسية، بحيث توفر درجة عالية من التأكيد بأن المعلومات المحاسبية تمثل الأحداث الاقتصادية، أي أن المعلومات تكون قابلة للتحقق عندما تكون النتائج التي توصل إليها شخص باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يمكن أن يتوصل إليها أشخاص آخرين بشكل مستقل باستخدام نفس الأساليب وفي نفس الوقت.[2]

بالإضافة إلى ذلك أن خاصية القابلية لتحقيق هي الخاصية التي تحدد وتعكس طرق وأساليب القياس المحاسبي للأحداث الاقتصادية التي يجمع عليها عدد من المحاسبين للوصول إلى نفس النتائج باستخدام نفس الأساليب وفي نفس الوقت.

العلاقة بين خاصيتي الملائمة والموثوقية:

تعتبر العلامة والموضوعية (الثقة) خاصيتان أساسيتين في تقييم نوعية المعلومات المقدمة في التقارير المالية بغرض استخدامها في اتخاذ القرار، ذلك أن تحسين في أحدهما يؤدي إلى تحسين في الأخرى، لكن للأسف لا يمكن أن يحدث ذلك دوماً، والسبب أن هناك كثير من الاختيارات المحاسبية التي تستدعي التضحية بمقدار من الموضوعية في سبيل تحقيق الملائمة والعكس صحيح.[3]

وكما سبقت الإشارة إلى أن خاصتي الملائمة الملائمة والثقة هما الخاصيتان الأساسين اللتان يلزم توافرهما في المعلومات المحاسبية.

[1] حسين القاضي، مأمون حمدان، "نظرية المحاسبية"، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة، عمان، الأردن، 2001، ص 776.

[2] عباس الحميد مانع الصبح، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[3] مصطفى عقاري، "مساهمة عملية لتحسين المخطط الوطني"، أطروحة الدكتوراه الغير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2005، ص 106.

المطلب الثاني: دور المعلومات المحاسبية ومدى صلاحيتها في اتخاذ القرارات

أولاً: دور المعلومات المحاسبية:

فإذا كانت عملية الإنتاج تتطلب المواد الأولية فإن مادة الإنسان الإداري في اتخاذ القرارات هي البيانات والمعلومات التي تتوافر لديه. ويتوقف نجاح القرار على مدى صحة هذه المادة ودقتها وطريقة تنظيم تأمينها وتخزينها ونقلها إلى المراكز التي نحتاج إليها، ومن الملاحظ أن نجاح القرارات وسلامتها يتوقف على دقة وفعالية نظام الاتصالات الذي ينقل البيانات والمعلومات إلى مراكز اتخاذ القرارات كما يتوقف على المسافة التي تفصل بين مراكز المعلومات ومراكز اتخاذ القرار، أي كلما قصرت تلك المسافة كانت عملية اتخاذ القرار أكثر فاعلية.

عملية اتخاذ القرارات هي عملية مستمرة لا تنتهي بمجرد اتخاذ قرار معين فقد يترتب على القرار المتخذ مواقف معينة تستدعي اتخاذ قرارات جديدة، كما أن عملية اتخاذ القرارات تعتمد في كل مراحلها على ما يتوافر لدى متخذ القرار من معلومات مع العلم بأن درجة جودة المعلومات المتوافرة لمتخذ القرار لها تأثير كبير على درجة جودة القرار الذي يتخذه، فكلما زادت درجة جودة تلك المعلومات كان متخذ القرار في وضع أفضل.

والمعلومات موضوعان مرتبطان لا يمكن التعرض لأحدهما دون الأخر ولا بد من مراعاة المبادئ التالية عند تصميم نظلم المعلومات:[1]

تعتبر المعلومات أساساً ضروريا لاتخاذ القرارات، فبدون المعلومات يصعب تحديد المشكلة أو تحديد بدائل الحل، كما يصعب تحديد معايير المفاضلة بين البدائل.

يجب أن تكون المعلومات ملائمة للقرار المعروض، أو يمكن تجميع البيانات اللازمة وتحويلها إلى معلومات ملائمة أن يتم تجميع المعلومات المتعلقة بالموقف الإداري قبل تحديد البدائل، تتوقف الحاجة إلى المعلومات دقيقة على الأساليب المستخدمة لقياس البدائل المختلفة.

والإدارة تعتمد في اتخاذها للقرارات وأداء وظائفها الأخرى من تخطيط ورقابة على معلومات محاسبية وغير محاسبية، ويرجع اهتمام الإدارة بالمعلومات المحاسبية إلى أنه يتم إعدادها وتوفيرها عن طريق متخصصين في

[1] عبد الهادي،عصام محمد البحيصي، "دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية"، مذكرة تخرج لتيل متطلبات درجة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غزة، فلسطين، 2006، ص ص 66-69.

قياس وتجميع وتسجيل وتبويب وتوصيل المعلومات وهم المحاسبون.

ويعود اهتمام الإدارة بالمعلومات المحاسبية كذلك لكونها المحرك لإدارة أي منشأة، بل وتحدد قدرتها على أدائها لوظائفها كما تتوقف درجة فعالية الإدارة على مدى وفرة وجودة المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة والمتابعة تحقيقاً أهدافها المرجوة.

التغذية العكسية للمعلومات في نظم الرقابة تنتج نتيجة المقارنة ما هو مستهدف طبقاً للموازنة ونتائج الأداء الفعلي، وتستخدم المعلومات التي تتضمنها التقارير المحاسبية في:

•تسجيل الإنجازات عن مدى التقدم الحاصل في الأداء الفعلي قياساً بالأداء المخطط.

•جذب الانتباه نحو مدى التباين الحاصل بين الأداء الفعلي والأداء المخطط والتوجيه نحو تحديد المشكلة، وتحديد القاعدة الملائمة لحل هذه المشكلة، ولأن اتخاذ القرارات يعتمد بشكل أساسي على البيانات والمعلومات المحاسبية فمن الضروري التعرض لبيان دور البيانات والمعلومات المحاسبية في المراحل التالية لاتخاذ القرار:

*تحديد المشكلة.

*تحديد بدائل حل المشكلة.

*جمع المعلومات المحاسبية.

*اتخاذ القرار.

ويعتبر تحديد المشكلة من أهم مراحل اتخاذ القرار حيث تعتمد أو تتوقف عليها بقية المراحل الأخرى، وبمجرد تحديد المشكلة تحديداً دقيقاً يبدأ متخذ القرار في تحديد بدائل العلاج المتاحة وفي الاختيار بين البدائل، وقد تأخذ القاعدة التي تحكم القرار الصيغة التالية: "يجب دائماً اختيار البديل الأقل تكلفة أو أسرع عائداً أو أقل مخاطرة". ولا شك أن دور البيانات والمعلومات المحاسبية شأنها أية معلومات أخرى يتمثل في زيادة المعرفة وتخفيض مخاطر عدم التأكد، ولأن هذه البيانات والمعلومات تكون كمية أو مالية فمن شأنها مساعدة متخذ القرار بصورة أكثر فعالية مما لو كانت وصفية أو شخصية، أضف إلى ذلك تتصف البيانات والمعلومات المحاسبية بخصائص معينة، تجعلها مفيدة وهامة عند دراسة المشكلة ومعالجتها واتخاذ القرار

حيالها وتتمثل أول هذه الصفات بالملائمة، والتوقيت المناسب، والدقة وهذه الخصائص قد تم التعرض إليها بالشرح في الفصل السابق وتستمد البيانات والمعلومات المحاسبية صفاتها من أدوات النظام المحاسبي الإداري ومن مجموعته المستندية ومن المفاهيم التي يتحرك خلالها، فالموازنات التخطيطية تمثل مصدراً دائماً ومستمراً لتوفير البيانات والمعلومات المحاسبية المعيارية الواقعية التي تعتبر مفيدة وهامة عند اتخاذ القرارات لما تتمتع به من مزايا وأهمها:

•تغطي فترة سريانها الفترة التي يغطيها القرار المراد اتخاذه وبالتالي فهي ملائمة.

•يمكن الحصول عليها فوراً وحين الحاجة إليها وفي الوقت الملائم، وبالتالي فهي توقيت مناسب.

•بنيت على دراسات فنية وبحوث علمية متخصصة ومحققة بتجارب ميدانية ومعملية، وبالتالي فهي دقيقة.

العالم اليوم هو عصر المعلومات وأنظمتها وتقنينها والبحث عن أفضل استخدام لها بأقل تكلفة لإنتاجها، ذلك لأن المعلومات السليمة تؤدي إلى قرارات سليمة تؤثر إيجاباً على موارد المجتمعات وثرواتها ورفاهية أفرادها، كما تؤدي إلى الكشف عن الإمكانيات الحقيقية لتقدم المجتمعات ونموها.

النظام المحاسبي يعني بإنتاج البيانات والمعلومات السليمة والمفيدة في اتخاذ القرارات، ومن الواضح أن ثمة علاقة حميمة تتمثل في كون المحاسبة تقوم بتوفير المعلومات اللازمة من أجل التخطيط ووضع السياسات والمساهمة في عملية اتخاذ القرارات والرقابة وبذلك تصبح الإدارة القائمة على العملية التنموية أكثر كفاءة عندما يقوم المحاسبون بمدها بمعلومات دقيقة وكاملة تتخذ القرارات على أساسها، ويرى الباحث أن ما تتمتع به البيانات والمعلومات لمحاسبية من أهمية كبرى في العملية الإدارية بأركانها الثلاثة (التخطيط، الرقابة، واتخاذ القرارات) حيث إن القليل جدً من المشروعات يمكن أن تبقى وتستمر دون الاعتماد على البيانات والمعلومات المحاسبية، وهذا ما يفسر التزايد المضطر في الطلب عل هذه البيانات والمعلومات في السنوات الأخيرة، وبالتالي فإن مدير الغد سيكون أكثر استخداماً للبيانات والمعلومات المحاسبية من نظيره اليوم أو في الأمس وخاصة بيانات ومعلومات المحاسبية الإدارية، ونتج عن ذاك إلحاح شديد ومستمر من أجل الحصول على مزيد من البيانات والمعلومات المحاسبية لمقابلة الطلب المتزايد عليها سواء للاستخدام الداخلي للإدارة المشروع أو لاستخدام الداخلي للإدارة المشروع أو لاستخدامها الخارجي.

ثانياً: مدى صلاحية المعلومات المحاسبية:

لا جدال في أن الهدف النهائي لأي نظام محاسبي يتمثل في توفير المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات في الوقت المنسب، وبالشكل المناسب، وبالمضمون المناسب، وبالتكلفة المناسبة، وللشخص المناسب، وحتى يمكن اتخاذ القرار صائبة، فإنه من الضروري أن يكون هناك مدخلات من المعلومات، وطالما أن القرارات تؤثر في عالم الواقع، فإن المدخلات من المعلومات التي تأتي من إرسال أو ترجمة أو توصيل ظروف وأحوال العال الواقعي بصورة ملائمة لصانع القرار، ومهما كانت طبيعة العالم الواقعي فإننا لن ندركه حتى يمكننا الحصول على المعلومات عن ظروفه وأحواله والأحداث التي تجري فيه، المعلومات المحاسبية تعتبر أحد الأركان الأساسية للنظام المتكامل لاتخاذ القرارات سواء على مستوى المنشأة أو على مستوى أي وحدة اقتصادية مشتقة منها، بل إن من أهم أسباب وجود المحاسبة وتطورها المستمر، يتمثل في أنها توفر معلومات تعتبر أساس لاتخاذ القرارات حيث يقوم المحاسب بتوفير المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات، حيث يقوم المحاسب بتوفير المعلومات المناسبة سواء لمواجهة احتياجات الإدارة بمستوياتها المختلفة أو لمواجهة احتياجات الأطراف الخارجية لترشيد عملية اتخاذ القرارات، وإذا كان الأمر كذلك فهل هناك معايير معينة للحكم على مدى صلاحية المعلومات التي ينتجها نظام المحاسبة بغرض استخدامها كأساس لاتخاذ القرارات وترشيدها، في الواقع أن إحدى اللجان المنبثقة عن مجمع المحاسبين الأمريكي قد أصدرت تقريراً عن تطوير نظرية المحاسبة، أو ركزت اهتمامها في هذا التقرير على أربعة خصائص أساسية للمعلومات المحاسبية المناسبة لترشيد القرارات، وتتمثل تلك الخصائص فيما يلي:[1]

1-الملائمة أو المناسبة أو الصلاحية.

2-القابلية للتحقيق.

3-التحرر من التميز.

4-القابلية للقياس الكمي.

ولكن ما هو المعيار الذي يجب أن يستخدم في تحديد المعلومات المفيدة أو النافعة؟، وما هي الموصفات التي

[1] عبد الهادي وآخرون، المرجع السابق، ص ص 70-74.

يجب توافرها في المعلومات المحاسبية حتى تكون نافعة؟، لذلك علقت اللجنة في مقدمة تقرير مجمع المحاسبين الأمريكي كما يلي:

إن معيار المنفعة يعتبر المعيار الوحيد الذي ى يخضع لأية قيود في مجال قابلية للتطبيق على كافة العمليات المحاسبية، وتقاس درجة منفعة المعلومات المحاسبية بمدى توافقها مع احتياجات متخذي القرارات، والواقع أن مجمع المحاسبين الأمريكي لا يعتبر أول من نادي به قبل ذلك فريق كبير من رواد الفكر المحاسبي المعاصر، والمعيار الشامل وهو معيار المنفعة يعني أنه يجب أن تكون المعلومات المحاسبية نافعة وهنا يجب أن نقرر أن منفعة أي شيء تتمثل في مقدرته على إشباع حاجات معينة، وبناء على ذلك فإن المعلومات المحاسبية تكون ذات منفعة إذا كانت قادرة على إشباع حاجات مستخدمي هذه المعلومات وهم كثيرون وحاجاتهم متعددة ومتشابكة وقد تكون متعارضة في بعض الأحيان فالمعلومات المحاسبية التي قد تكون نافعة لمستوى الإدارة العليا قد لا تكون كذلك بالنسبة للمستويات الإدارية الأخرى، وقد لا تكون كذلك أيضا بالنسبة للأطراف الأخرى التي لها مصالح مباشرة أو غير مباشرة في المنشأة مثل الملاك، مصلحة الضرائب، بورصة الأوراق المالية، الموردين، العملاء...إلخ، كما أن المعلومات التي قد تكون نافعة في وقت معين قد لا تكون كذلك في وقت أخر، ولذلك فإن المعلومات التي تعطي الإجابة الكافية والجوهرية لكافة أو معظم التساؤلات التي تثور في أذهان مستخدميها هي المعلومات التي يمكن أن توصف بحق بأنها معلومات نافعة، وإذا كان البعض يقرر كما سبق الإشارة أن معيار المنفعة يعتبر المعيار الوحيد الذي لا يخضع لأية قيود في مجال قابلية التطبيق على كافة المعلومات والعمليات المحاسبية إلا أن المناقشة السابقة قد أوضحت أن هناك قيوداً عديدة يخضع لها هذا المعيار في مجال التطبيق ومن أهمها:

1-وقت إتاحة المعلومات المحاسبية.

2-اختلاف مستويات استخدام هذه المعلومات داخلياً.

3-اختلاف الأطراف الخارجية الأخرى التي تستخدم هذه المعلومات.

4-اختلاف طريقة عرض المعلومات المحاسبية.

ويجب أن نلاحظ أن هذه القيود ذكرت على سبيل المثال، ورغم ذلك فإن معيار المنفعة يعتبر في رأينا المعيار

العام أو الرئيسي الذي يحتل مكان الصدارة بين معايير المعلومات المحاسبية، هذا بالإضافة إلى أن المعايير الأخرى يمكن اعتبارها مشتقة من هذا المعيار، أو اعتبارها مواصفات للمعلومات النافعة، ويرى الباحث أن المنفعة مسألة نسبية ومن ثم فإنه يقع على عاتق المحاسب عبء إعداد معلومات مختلفة لإشباع حاجات مختلفة، أي إعداد معلومات تكون ملائمة أو مناسبة لمستخدميها، يذكر أن منفعة المعلومات لا تقاس بحجمها وإنما بدرجة تأثيرها في القرار وهذا يتوقف على عوامل كثيرة بخلاف الحجم مثل الدقة، درجة مناسبتها للقرار، توقيت الحصول عليها، درجة إدراك متخذ القرار لها...إلخ، كما أن عملية اتخاذ القرارات تعتبر عملية شاملة أو كلية، ومعظم القرارات تتخذ على أساس معلومات محددة بدقة ومتوفرة في الوقت المناسب بغض لنظر عن حجمها.

المطلب الثالث: العوامل التي تعيق نظام المعلومات المحاسبي في تقديم معلومة مفيدة لاتخاذ القرارات

تظهر أحياناً احتجاجات ومظاهر عدم الرضا على ما تقوم به المحاسبة وخاصة عن دورها كأداة في تزويد إدارة المؤسسة بمعلومات تصلح لاتخاذ القرارات، وقد أرجع الباحثون ذلك إلى مجموعة من الأسباب والعوامل وأهمها:[1]

-إن القرارات الإدارية عادة ما تكون موجهة باتخاذ إجراء معين وعلى سبيل المثال قرار استبدال آلة معينة أو مادة أولية بأخرى، إن مثل هذا القرار يتطلب معلومات متعلقة بالإجراء المطلوب اتخاذ القرار بشأنه، والمحاسبة تقدم معلومات تعكس وضع المؤسسة بشكل عام موزعة حول أقسام المؤسسة، وأنواع الأصول والالتزامات والإيرادات والاستخدامات وبالتالي يلاحظ عدم وجود توافق بين المعلومات المطلوبة والمعلومات التي تقدمها المؤسسة.

- المحاسبة تسجل وتعالج وتصدر القوائم المالية عن الأحداث الواقعة في الفترات المنتهية، وبالتالي فإن المعلومات التي تقدمها المحاسبة هي معلومات متعلقة بالماضي بينما تحتاج في اتخاذ القرارات إلى معلومات حول المستقبل لتخفيض حالة عدم التأكد ولذلك يجب أن تتم عملية سحب المعلومات المتعلقة بالماضي ليتم وضع وتصور عن المستقبل.

[1] أحمد حنان سعدون، "نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات"، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، 2004، ص 100.

- إن المعلومات المحاسبية تكون في فترات محددة ودورية بينما تحتاج عملية اتخاذ القرارات إلى معلومات أنية في لحظة نشوء الظروف التي تستدعي اتخاذ القرارات.

- إن استخدام النماذج الحديثة في اتخاذ القرار يتطلب استخدام المعلومات التفصيلية في عملية اتخاذ القرارات بينما تقوم المحاسبة على دمج المعلومات من خلال تصنيف وجمع وترتيب مستمر للبيانات لتصل بها إلى القوائم المالية والتقارير مما يجعل المعلومات التي تتضمنها هذه التقارير معلومات ماضية يمكن دمجها في الحاضر.

-هناك بعض الأحداث الاقتصادية التي لا يمكن قياسها بشكل كمي أو التعبير عنها بشكل نقدي كارتفاع مهارة العمال نتيجة إجراء دورة تكوينية والتي تلعب دوراً هاماً في اتخاذ بعض القرارات.

- صعوبة الفصل بين تأثير الإجراءات الإدارية على الأحداث الاقتصادية أثناء القياس المحاسبي فلو افترضنا أن المؤسسة قررت في نفس العام تحسين نوعية المنتجات، والقيام بحملة لتحسين مركزها في فالسوق وزيادة المبيعات، يصعب الفصل بين زيادة كمية المبيعات الناتجة عن الحملة الإعلامية وزيادة كمية المبيعات الناتجة عن تحسين نوعية الإنتاج من أجل تقويم الإجراءات.

- يجب علينا الاعتراف بأن بعض هذه الصعوبات هي عبارة عن صعوبات موضوعية يستحيل التغلب عليها والبعض الأخر ناتج عن أساليب تصميم وعمل نظام المعلومات المحاسبي، والتي يمكن تجاوزها من خلال إحداث تغييرات على النظام تخدم عملية اتخاذ القرار.

الخلاصة:

ترتبط فاعلية ونجاح أي نظم المعلومات المحاسبية بدرجة تأثيرها على أداء الإدارة العليا لوظائفها المركزية في التخطيط والرقابة وتقييم الأداء ويتمثل هذا التأثير فيما تقدمه هذه النظم من بيانات ومعلومات ملائمة عن البدائل المتاحة أمام متخذي القرارات بحل المشاكل القائمة والمستقبلية لتحقيق الأهداف المطلوبة.

ولذا فإن اعتماد أسلوب أو منهج علمي سليم للحصول على هذه المعلومات وتنظيم عملية استخدامها يعد من أول وأهم واجبات الإدارة العليا لترشيد قراراتها خاصة عندما تواجه هذه الإدارة كم هائل من البيانات والمعلومات عن شتى مجالات العمل اليومي، تهدف نظم المعلومات المحاسبية في مساندة عملية اتخاذ القرار الذي له آثر على مسار المؤسسة، فهو عملية اتخاذ القرار الذي يراه متخذ القرار مثل من بين مجموع البدائل.

المؤسسة لها قرارات مختلفة وفق جميع المستويات، فتهدف إلى مساعدة الإدارة العليا في اتخاذ القرارات المتعلقة بوضع خطط طويلة الأجل والرقابة غلى تنفيذها، كما تهدف إلى مساندة الإدارة التنفيذية في انجاز القرارات التي تخص عملية التخطيط، كما تساعد على اتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح الانحرافات وذلك بالنظر في أسبابها ومصادرها ومحاولة تفاديها مجدداً.

تمهيد:

لقد قمنا من خلا هذه الدراسة بمعالجة عمل محافظ الحسابات ومدى ضرورة المهمة الموكلة إليه، حيث أن هذا الأخير هو من يقوم بعملية التدقيق الحسابات التي أصبحت إحدى الأدوات التحليلية التي تجعل كل مؤسسة تهتدي إليها لتصحيح الانحرافات، كما أنها تبرز وتوضح مصداقية وصحة القوائم المالية التي تتعامل بها المؤسسة.

لذلك في هذا الفصل قمنا بتحليل تقرير محافظ الحسابات حول المؤسسة بعدما قام بعملية التدقيق في تلك المؤسسة.

المبحث الأول: التعريف بالمكتب محل الدراسة

تعتبر مهمة محافظ الحسابات من المهام الأساسية والضرورية الموكلة إليه وفعاليتها في ضمان حقوق المساهمين والشركاء في المؤسسة وهذا باعتبار رأيه محايد ومستقل عن إدارة الشركة.

المطلب الأول: تعريف ونشأة المكتب:

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى كل من نشأة وتعريف مكتب محافظ الحسابات.

الفرع الأول: نشأة المكتب:

انشأ المكتب بتاريخ 31 جوان 2010، وذلك بعد استلام محافظ الحسابات لوثيقة الاعتماد المسلمة من طرف وزارة المالية، بعد انتهائه من الدراسة والتربص لمدة سنتين والتي كانت رقم 2708/ 2010 المسلمة بتاريخ 03 جوان 2010.

الفرع الثاني: تعريف المكتب:

يتمثل في مكتب خاص بمحافظ الحسابات ومحاسب معتمد، والذي يقع مقره بشارع بن قادة طيب (الحي الملكي سابقاً) مستغانم وبالضبط مقابل الجامعة المركزية وسط مدينة مستغانم. والذي يتمثل هيكله كما يلي:

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي للمكتب

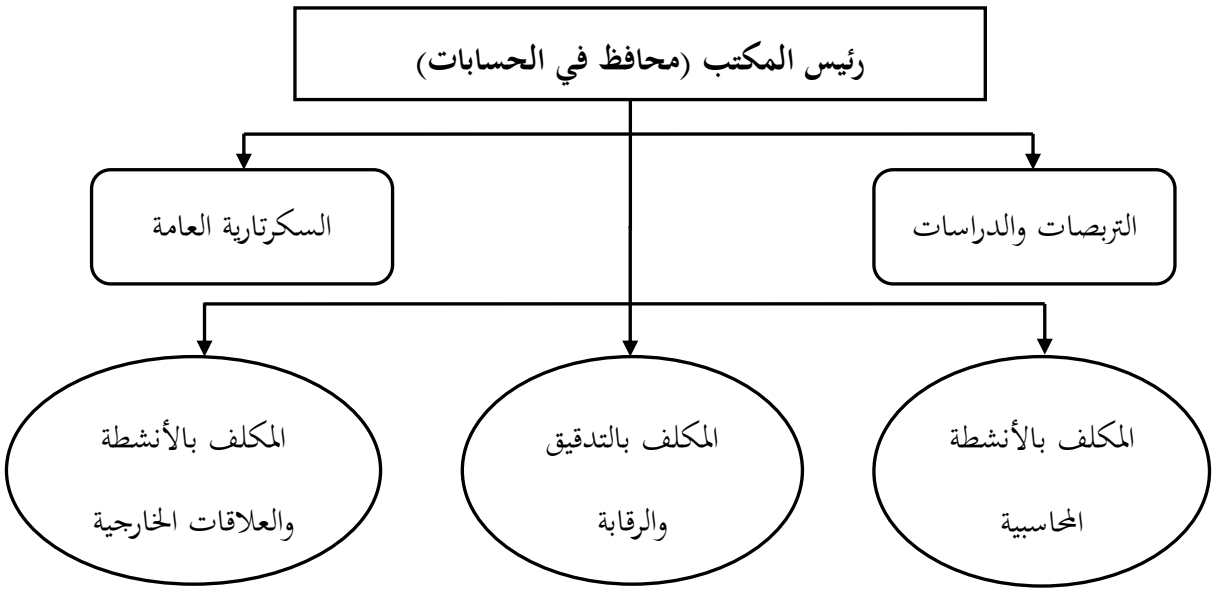

المصدر: وثائق مكتب محافظ الحسابات بولاية مستغانم.

حيث يحتوي المكتب على أربع (4) مكاتب بالإضافة إلى الهيكل السابق، مطبخ، وقاعة انتظار، وهي مقسمة على النحو التالي:

المكتب الأول: وهو المكتب الرئيسي والخاص بمحافظ الحسابات (رئيس المكتب).

المكتب الثاني: خاص بالسكرتارية العامة.

المكتب الثالث: مكتب النشاطات المحاسبية، وضم موظفين:

الأول: مكلف بمتابعة الأعمال المحاسبية الدورية والمتمثلة في التصريح بالمداخيل (G 50).

الثاني: مكلف بمتابعة أعمال الأول وترتيبها ليقوم بانجاز أعمال نهاية السنة المترتبة عنها، والمتمثلة في الميزانية الجبائية وكذا التصريح باشتراكات الضمان الاجتماعي للأجراء.

المكتب الرابع: وهو عبارة عن قاعة كبيرة الحجم مخصصة ومجهزة للمتربصين بمختلف أنواعهم، ويمكن اعتبار هذا المكتب ثانوي.

المطلب الثاني: مهام مكتب وأنواعها

وتنقسم هذه المهام إلى مهام رئيسية متعلقة مباشرة بنشاط المؤسسة وأخرى ثانوية.

الفرع الأول: مهام رئيسية:

وتنقسم إلى قسمين:

1/ مهام دائمة:

-التأكد من مصداقية وصحة الحسابات السنوية، التي تعكس الصورة الحقيقية لعمليات الدورة، إضافة إلى فحص الحالة المالية وأصول المؤسسة.

-التدقيق والتنسيق بين الحسابات السنوية، والمعلومات المدونة في تقارير التسيير.

-اطلاع المسؤولين أو الجمعية العامة عن كل النقائص التي تعرف عليها المدقق والتي تعرقل الاستمرار العادي لنشاط المؤسسة.

2/ مهام مؤقتة:

هي تلك الأعمال أو المهام الخارجة عن المجال الدائم لمهمة المكتب أي تلك المهام التي تكون كأعمال تكميلية أو إضافية ومنها: إجراء دراسات تكون اقتصادية فيما يخص إنشاء مشروع أو الحصول على قرض.

- مهمة تدقيق مؤقت.
- المرافقة.
- الإشراف على دورات تكوينية.

الفرع الثاني: مهام ثانوية:

وهي تلك المتعلقة بقسم التربصات والدراسات والتمهين. والتي تشرف عليها أساتذة يتم استدعائهم من طرف رئيس المكتب أو يشرف عليها بنفسه.

هذه التربصات عادة ما تكون لصالح مؤسسات عمومية كانت أو خاصة تتعاقد مع المكتب من أجل القيام بتربص أو رسكلة جهازها المحاسبي، أو تكون متعلقة بتربص التكوين المهني المتابعين من طرف المكتب أو تقديم دروس الدعم لمختلف الفئات (جامعيين، ثانويين...إلخ).

المطلب الثالث: مهام محافظ الحسابات

يتولى محافظ الحسابات القيام بعدة مهام حسب القانون التجاري وحسب القانون التنظيمي للمهنة في الجزائر وفيما يلي شرح المهام التي يقوم بها محافظ الحسابات.

إن مهمة مندوب حسابات تنحصر في مراقبة أعمال الإدارة والإطلاع على حسابات الشركة وعلى دفاترها والتحقق من انضباطها، ولقد جاءت المادة 715 المكرر 214 من القانون التجاري لتفصيل هذه المهام على النحو التالي:

- تتمثل مهمته الدائمة باستثناء أن يدخل في التسيير في التحقيق في الدفاتر والأوراق المالية للشركة، وفي مراقبة انتظام الحسابات للشركة وصحتها، كما يدقق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة، وفي الوثائق المرسلة إلى المساهمين حول الوضعية المالية للشركة وحساباتها.

- ويصادق على انتظام الجرد وحسابات الشركة والموازنة من صحة ذلك.

- يتحقق مندوب الحسابات إذا ما تم احترام مبدأ المساواة بين المساهمين.

- يجوز لهؤلاء أن يجروا طيلة السنة تحقيقات أو الرقابات التي يرونها مناسبة.

- وقد نصت المادة 28 من قانون تنظيم المهنة في نفس السياق على ما يلي:

أولاً: يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة وهي مطابقة تماما لنتائج العمليات التي تمت في السنة السابقة. وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية والهيئات المنصوص عليها في المادة الأولى أعلاه في نهاية السنة.

ثانياً: يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبنية في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركات أو المشتركين بقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات التي تتبعها أو بين المؤسسات التي يكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية المصالح المباشرة أو غير مباشرة.

ثالثاً: يعلم المسيرين والجمعية العامة أو الهيئة المداولة بكل نقص قد يكتشفه واطلاع عليه ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة.

وهذه المهام عبارة عن فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة المراقبة والمطابقة المحاسبية للقواعد المعمول بها باستثناء كل تدخل في التسيير.

- ونصت المادة 29 من نفس القانون على ما يلي:

عندما تعد الشركة والهيئة كما تم النص عليها في المادة الأولى حسابات مدعمة يشهد محافظ الحسابات أيضا أن الحسابات المدعمة صحيحة، وذلك بناءاً على وثائق محاسبية أو تقرير محافظي الحسابات في المؤسسات التي تملك فيها الشركة أسهما.

- ويترتب عن المهمة إعداد تقرير يتضمن شهادة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظامية وصحة الوثائق السنوية كما أن المشرع الجزائري كلف محافظ الحسابات بمهام متعددة خاصة، حتى يجعل منه الحارس الأمين على تطبيق القوانين داخل المؤسسة، هذه المهام الخاصة والمتعددة يمكن ذكر منها ما يلي:

• أخطار الجمعية العامة للمؤسسة بكل المخالفات التي اكتشفها.

• التدخل في حالة تغيير رأس المال الاجتماعي (بالزيادة أو بالنقص).

• أخطار وكيل الجمهورية بالوقائع الإجرامية التي علم بها (المادة 715 مكرر 13 من القانون التجاري).

• المصادقة على الميزانية التي تسمح بتقديم تسبيقات على الأرباح (المادة 723).

• تقديم اقتراحات تعديل الأشكال والطرق الخاصة لحسابات النتائج والميزانية (المادة 715).

• ممارسة حق التفضيلي للاكتتاب.

• فحص متطلبات التنازل والدمج والانفصال وتصفية الشركات (المادة 750).

• استدعاء الجمعية العامة في حالة سوء تسيير مجلس الإدارة (المادة 651).

• المصادقة على قائمة المكافآت من خمس إلى عشر أشخاص المكافئون للمؤسسة.

• المصادقة على النشاط الصافي عن طريق الأسهم يساوي على الأقل الرأس المال الاجتماعي للمؤسسة الجديدة عند تحويل الأولي إلى شكل آخر.

• التدخل في حالة ما إذا كانت الخسارة تساوي 413 رأس المال الاجتماعي.

• صياغة تقرير حول وضعية المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة إذا حولت إلى مؤسسة بالأسهم.

• يؤكد احترام المساواة بين المساهمين.

المبحث الثاني: دور محافظ الحسابات في صنع القرار الإداري

يأتي دور محافظ الحسابات في اتخاذ القرارات الإداري وتنمية موارد المؤسسة ليلعب دوراً على قدر كبير من الأهمية وذلك بما يقدمه من بيانات مالية ومعلومات كمية مثل أرصدة الحسابات بالقوائم المالية، وكل هذه المعلومات تتسم بالشفافية والافصاح لتكون هناك صورة واضحة تتيح للإدارة العليا للمؤسسة اتخاذ القرار.

المطلب الأول: أهمية كفاءة وخبرة محافظ الحسابات وانعكاساتها في اتخاذ القرار

أولاً: أهمية كفاءة وخبرة محافظ الحسابات:

تتضح أهمية كفاءة وخبرة محافظ الحسابات في متابعة التطور المهني والقواعد والنظم والمعايير المحاسبية والتي بموجبها يتم قياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على مختلف القوائم المالية ونتائج أعمال تلك المؤسسات وإيصال نتائجها للمستفيدين الداخليين والخارجيين فهدم الالتزام بالقواعد والنظم والمعايير

المحاسبية يؤدي إلى نتائج خطيرة للغاية من أهمها نقص الثقة في المعلومات المالية الظاهرة بالقوائم المالية لهذه المؤسسات ونتائج أعمالها وينتج عن ذلك بالطبع عزوف المستفيدين والبحث عن وسيلة أخرى لمعرفة حقيقة المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، كما أن عدم الثقة في المعلومات المالية قد يؤثر على حجم النشاطات المالية والتجارية وعلى أسواق المال بصفة عامة وبالتالي على الوضع الاقتصادي ككل.

فقد يؤدي عدم التزام محافظ الحسابات بالمعايير المحاسبية على اختلاف الأسس التي تعالج بموجبها العمليات والأحداث والظروف المالية للمؤسسات المختلفة مما ينتج عنه صعوبة مقارنة المراكز المالية لهذه المؤسسات المختلفة فيما بينها ونتائج أعمالها وبالتالي صعوبة المقارنة بين البدائل المختلفة عند اتخاذ القرارات، وكما هو معروف فإن المقارنة بين البدائل تعتبر العمود الفقري لاتخاذ القرارات الرشيدة.

كما يخدم مستخدم البيانات المالية صعوبة أحياناً في المقارنة بين مؤسسات مختلفة ينوي استثمار أمواله فيها اعتمادا على المعلومات المعروضة في القوائم المالية نتيجة لاستخدام طرق محاسبية مختلفة لمعالجة عمليات أو أحداث أو ظروف مماثلة مما يؤدي إلى الصعوبة في اتخاذ قرار الاستثمار الصائب.

الخطأ في عملية اتخاذ القرارات يؤدي غياب معايير المحاسبية أحيانا إلى استخدام طرق محاسبية غير سليمة لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المؤسسة وإيصال نتائجها إلى المستفيدين، ويترتب على ذلك أن القوائم المالية للمؤسسة قد لا تظهر حقيقة مركزها المالي ونتائج أعمالها.

وبما أن المعلومات التي تحتوي عليها القوائم المالية تمثل أحد المداخل الأساسية لاتخاذ قرارات متعددة من قبل مستفيدين مختلفتين فلا شك أن هذه القرارات تتأثر تأثراً كبيراً بهذه المعلومات.

كما أن المقترضين للنشاطات المختلفة يستخدمون المعلومات المعروضة في القوائم المالية ضمن معلومات أخرى عند اتخاذ قرارات الإقراض، ولذا فإن الخطأ في إعداد تلك القوائم قد يؤدي إلى الخطأ في اتخاذ هذه القرارات.

ثانياً: أهمية التزام محافظ الحسابات بمعايير المحاسبية:

تتضح أهمية التزام محافظ الحسابات بمعايير المحاسبية عند الأخذ في الحسبان اتجاه الاقتصاد الوطني في الآونة الأخيرة إلى تأسيس الشركات المساهمة ذات رؤوس الأموال الضخمة واتجاه المواطنين إلى الاستثمار في

هذه الشركات، لذا أصبح من الضروري أن يتسع نطاق استخدام معايير المحاسبة وخاصة، فيما يتعلق بإبلاغ أو توصيل المعلومات المحاسبية (العرض والإفصاح المحاسبي) إلى المساهمين للوفاء باحتياجاتهم لمعلومات دورية تمكنهم من تقويم أداء المؤسسة كي يتسنى لهم اتخاذ القرارات فيما يتعلق باستثماراتهم وفيما يتعلق بمدى وفاء الإدارة بمسؤولية الوكالة عنهم.

وقد أدى هذا التطور إلى زيادة الحاجة إلى معايير المحاسبية لذ أن المالك الذي لا يباشر الإدارة –بخلاف المدير- لا يستطيع أن يربط بين المعلومات التي تصل إليه وبين معلومات مباشرة عن ظروف المؤسسة وأنظمتها كما أن نوعية القرارات التي يتخذها وتقويمه للإدارة يتوقف إلى حد كبير على مدى ثقته في المعلومات التي تتخذ تلك القرارات على أساسها.

ولا تنحصر الحاجة إلى المعلومات المحاسبية ولا أهمية الالتزام بمعايير المحاسبية على المساهمين (المالكين) فقط، فلا يمثل المالكون الحاليون الفئة الوحيدة التي تعنيها هذه المعلومات، فالمؤسسات المعاصرة تجتذب بصورة مستثمرة أموالا جديدة من مصادر متعددة أما في شكل مساهمات جديدة في رؤوس الأموال أو في شكل قروض ومن المعلوم أن المؤسسات التي تحتاج إلى رؤوس الأموال تعمل في ظروف تتفاوت فيها احتمالات النجاح أو الفشل كما أن من يستطعون تقديم رؤوس الأموال يتخذون القرارات التي تتعلق بالاستثمار أو بالإقراض في مؤسسات معينة بعد تقويم احتمال نجاح أو فشل المؤسسات ومقدار العائد المتوقع على استثماراتهم أو قروضهم وتحتاج هذه القرارات إلى توافر المعلومات الملائمة كأسس لتقويم احتمالات نجاح هذه المؤسسات وبالتالي فإن نوعية القرارات التي تتخذ في هذا الصدد تتوقف إلى حد كبير على مدى ملائمة وكفاية المعلومات المتوافرة عن هذه المؤسسات ودرجة الثقة بها وبالتالي بإمكان الاعتماد عليها.

ومن ثم فإن المستثمرين المرتقبين الحاليين يمثلون فئات أخرى تتأثر بنوعية وكفاية المعلومات المتوافرة عن تلك المؤسسات كأحد المداخيل الأساسية لاتخاذ قرارات الاستثمار أو الإقراض ، وفي ظل الظروف الحالية يخضع المستثمرين والمقرضون (الحاليون والمرتقبون وغيرهم) لتقدير الإدارة فيما بتعلق بالمعلومات المتوافرة عن المؤسسات موضوع اهتماماتهم ولا جدال أن جانبا كبيرا من العبء المتعلق بكفاية ونوعية المعلومات المتوفرة عن المؤسسة موضوع اهتمام المستثمرين والمقترضين يقع على عاتق المحاسبين القانونيين ولكي

يستطيع محافظ الحسابات الوفاء بهذه المسؤولية تجاه من يستخدمون القوائم المالية يجب أن يكون واسع الأفق قادراً على تفهم احتياجات الغير إلى المعلومات، وأن يكون موهوباً وبدرجة المؤسسات كأحد المداخل الأساسية لاتخاذ قرارات الاستثمار أو الإقراض.

وفي ظل الظروف الحالية يخضع المستثمرون والمقرضون (الحاليون والمرتقبون وغيرهم) لتقدير الإدارة فيما يتعلق بالمعلومات المتوافرة عن المؤسسات موضوع اهتمامهم ولا جدل أن جانبا كبيراً من العبء المتعلق بكفاية ونوعية المعلومات المتوفرة عن المؤسسات موضوع اهتمام المستثمرين والمقرضين يقع على عاتق المحاسبين القانونيين، ولكي يستطيع محافظ الحسابات الوفاء بهذه المسؤولية تجاه من يستخدمون القوائم المالية يجب أن يكون واسع الأفق قادراً على تفهم احتياجات غير إلى المعلومات، وأن يكون موهوباً وبدرجة عالية من الموضوعية في عمله، وفضلا عن ذلك يجب أن يستند إلى مجموعة من المعايير المحاسبية بحيث يمكن الرجوع إليها فيما يتعلق بالموضوعات أو المشاكل التي تعترض سبيله بالإضافة إلى ذلك هناك عدة عوامل تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في تحديد أهداف القوائم المالية منها على سبيل المثال:

1- التنمية والتطور السريع.

2- النظام الاقتصادي.

3- السيولة المتوفرة عن الاستثمار.

4- اتجاه المستثمرين إلى الاستثمارات الحديثة (كشراء الأسهم) بدلا من الاستثمارات في العقارات.

5- اتجاه المستثمرين وخاصة الكبار منهم إلى المفاضلة العملية بين خيارات الاستثمار قبل اتخاذ قراراتهم المختلفة.

6- اقتصار المعلومات المتوافرة للمستثمرين وغيرهم ممن لا يملكون القدرة أو السلطة على تحديد المعلومات الواجب توافرها على القوائم المالية.

7- الاعتماد في بعض الأحيان على معلومات خاصة قد تكون غير صحيحة في اتخاذ القرارات المالية وخاصة قرارات الاستثمار.

8- زيادة أعداد المستثمرين ذوي رؤوس الأموال الصغيرة الباحثين عن الاستثمارات كل هذه العوامل أو غيرها

تؤثر على تحديد أهداف القوائم المالية، فالأوضاع القانونية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة تعطي مؤشراً رئيسا مهما وهو حاجة المجتمع ككل إلى معلومات مالية كأحد المداخل الرئيسية في اتخاذ القرارات المختلفة كما أن هذه العوامل تعطي مؤشراً آخر وهو وجوب انطلاق الأهداف من حاجات قطاعات المجتمع التي لا مملك بطرقها الخاصة الحصول على هذه المعلومات وذلك من أجل توجيه الاستثمار للطريق الأمثل وبالتالي المساعدة في نمو الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: دور محافظ الحسابات وأثر الإفصاح المحاسبي على اتخاذ القرار الإداري

تعود المنفعة الرئيسية من قيام محافظ الحسابات من الالتزام بالإفصاح المحاسبي على مستخدمي القوائم والبيانات المالية، فمن المتوقع أن يؤدي التزام المؤسسة بمقتضيات الإفصاح المحاسبي عند إعداد القوائم المالية إلى تسهيل مهمة مستخدمي القوائم المالية عند تقويم المؤسسة لموضوع الاهتمام ما بما في ذلك مقارنة أداء تلك المؤسسة بأداء المؤسسات المماثلة مما يسهل له اتخاذ القرار المناسب.

كما تعود بعض منافع الالتزام بالإفصاح المحاسبي على محافظي الحسابات ذاتهم فهو يساعدهم على الوفاء بمسؤولياتهم عند إبداء الرأي على أرصدة الحسابات بالقوائم المالية بالمؤسسة محل المراقبة والهادفة للربح ووضع هذا الرأي أمام متخذي القرار ففي الوقت الحالي يتفاوت أسلوب العرض و الإفصاح العام في القوائم المالية بين المؤسسات المختلفة من حيث درجة التفصيل وطبيعة وأنواع الإيضاحات العمة التي تتعلق بأمور تؤثر تأثيراً هاما على الصورة التي تعطيها تلك القوائم المالية والبيانات وتعود المنفعة النهائية من الالتزام بالإفصاح المحاسبي على مستخدمي القوائم المالية عند تقويم أداء المؤسسات واتخاذ القرار على أساس من البيئة يساعد على تحويل اتجاه الاستثمار والإقراض إلى المؤسسات ذات الكفاءة العالية في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة إليها ومما يساعد في تنشيط أسواق المال.

وتعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية إبلاغ المستخدمين الخارجين الرئيسيين بالمعلومات المالية الأساسية لتقويم أداء المؤسسة واتخاذ القرارات المتعلقة بالإضافة إلى اعتبارات أخرى هامة على ثلاث مقارنات رئيسية كالآتي:

أ- مقارنة أداء المؤسسة مابين الفترة المحاسبية الجارية بأدائها وبين الفترة أو الفترات السابقة.

ب- مقارنة أداء المؤسسة في الفترة الجارية بأداء المؤسسات الأخرى المماثلة والأحداث والظروف التي تؤثر عليها.

ج- مقارنة أداء المؤسسة بالنسبة إلى حجم وطبيعة الموارد الاقتصادية المتاحة لها والأحداث والظروف التي تؤثر عليها.

وحتى يتسنى لمستخدمي القوائم المالية إجراء المقارنات السابقة بصورة سليمة والوصول إلى آراء صائبة على أداء المؤسسة وما يترتب عن ذلك من اتخاذ قرارات الاستثمار بتلك المؤسسات، ينبغي أن تحدد معايير المحاسبة المالية الأسس السليمة لعرض المعلومات في صلب القوائم المالية والإيضاحات العامة عن المؤسسة وظروفها الواجب الإفصاح عنها، حتى لا تكون القوائم المالية مضلة وفي هذا تكمن أسباب الالتزام والإفصاح في تلك القوائم للأسباب التالية:

أولاً: تقديم معلومات تساعد المستفيدين على اتخاذ القرار:

يعتبر الهدف الرئيسي للقوائم المالية بالنسبة للمستفيدين الخارجين هو تقديم المعلومات الملائمة التي تفي باحتياجاتهم عند اتخاذ قرارات تتعلق بمؤسسة معينة وعلى وجه التحديد يحتاج المستفيدين الخارجيين إلى معلومات تساعدهم على تقويم قدرة المؤسسة في المستقبل على زيادة تدفق نقدي إيجابي كاف، بمعنى آخر تدفق نقدي من الممكن للمؤسسة توزيعه للوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها بما في ذلك توزيع الأرباح على أصحاب رأس المال دون تقليص حجم أعمالها.

ثانياً: تقديم معلومات تساعد على تحقيق الربح للمؤسسة:

من المعروف أن قدرة المؤسسة على تحقيق الربح وتحويله إلى تدفق نقدي في المستقبل يعتمد على تغيرات كثيرة منها الظروف الاقتصادية العامة والطلب على منتجاتها أو خدماتها وظروف العرض في الحاضر والمستقبل، كما تتوقف على قدرة الإدارة على التنبؤ بالفرص المتوقعة في المستقبل والاستفادة من تلك الفرص وقدرتها على التغلب على الظروف غير الملائمة، بالإضافة إلى الالتزامات الجارية للمؤسسة وما إلى ذلك من العوامل، ومن المؤكد أن تقويم أثر بعض هذه التغيرات على أداء المؤسسة قد يحتاج إلى معلومات تخرج عن نطاق القوائم المالية، ومع ذلك فإن المعلومات التي تتعلق بمقدرة المؤسسة التاريخية على تحقيق الربح

وتحويله إلى تدفق تقدي كاف تفيد المستفيدين الخارجيين الرئيسيين عند تقويم أداء المؤسسة في المستقبل وكذلك عند اتخاذ قرار الاستثمار أو الإقراض كذلك فإن القوائم المالية للمؤسسة يجب أن تركز تركيزاً أساسيا على المعلومات التي تتعلق بربح المؤسسة ومدى ارتباطه باحتياجاتها من التدفقات النقدية، وبالتالي فإن المهمة الأساسية للمحاسبة المالية هي القياس الدوري لربح المؤسسة.

ثالثاً: تقديم المعلومات عن قدرة المؤسسة على زيادة التدفق النقدي:

يجب أن يكون قياس النتيجة الصافية للدورة وما يرتبط بها من معلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية مفيداً بالقدر المستطاع للمستفيدين من تقويم قدرة المؤسسة لي زيادة التدفق النقدي، ويعتبر إتباع مبدأ الاستحقاق كأساس لقياس نتيجة الدورة الصافية أكثر فائدة من تقويم التدفقات النقدية من إتباع الأساس النقدي لهذا الغرض، إذا أن المؤسسة في صورتها النموذجية، تمثل تياراً مستمراً من الدخل، إلا أنه يجب تجزئة هذا التيار لأغراض إعداد القوائم المالية إلى مدد زمنية ملائمة، وفضلا عن ذلك فإن معاملات المؤسسة المعاصرة تؤدي في معظم الأحوال إلى عدم تزامن العمليات والأحداث والظروف التي تتأثر بها نتيجة الدورة الصافية خلال مدة مالية معينة مع المقبوضات والمدفوعات النقدية التي ترتبط بتلك العمليات والأحداث والظروف ولا يقتصر اهتمام المستفيدين الخارجيين على العمليات والأحداث والظروف التي يتأثر بها التدقيق النقدي في خلال المدة المالية فحسب، وإنما يمتد اهتمامهم إلى العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على التدفق النقدي بعد نهاية تلك المدة المالية أيضا.

ومن ثم فإن قياس الدخل على أساس مبدأ الاستحقاق يعتبر أمراً ضروريا ومفيداً في إعداد القوائم المالية، ولكن تكون المعلومات التي تفصح عنها أرصدة الحسابات بالقوائم المالية عن نتيجة الدورة مفيدة يجب أن تبين مصادر ومكنونات نتيجة الدورة بالمؤسسة.

مع التمييز بين المصادر المتكررة وغير المتكررة ولا يقتصر اهتمام المستفيدين على مقدار الدخل الذي حققته المؤسسة في مدة مالية معينة، وإنما يمتد اهتمامهم إلى معرفة مصادر تلك الدخول وأجزائها والأحداث التي أدت إلى تحقيقها نظراً لأن هذه المعلومات تساعدهم في تكوين توقعاتهم عن المستقبل وعلاقته بالماضي وبما يساعدهم في اتخاذ قرار الاستثمار.

رابعاً: المعلومات المتعلقة بموارد المؤسسة وانعكاسها على اتخاذ القرار:

يسعى المستفيدون الخارجين الرئيسين عادة إلى مقارنة أداء المؤسسة بغيرها من المؤسسات، وتجري هذه المقارنات في معظم الأحيان على أساس نسبي ليس أساس مطلق بمعنى أن الدخل ينسب عادة إلى صافي الموارد المتاحة للمؤسسة قبل إجراء المقارنات وبناء على ذلك فإن هؤلاء المستفيدين يهتمون بالمعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمؤسسة ومصادر تلك الموارد أي الأصول والخصوم وحقوق أصحاب رأس المال ومن ثم فإن هذه المعلومات تزود المستفيدين بالأساس الذي يستخدم لتقويم داخل المؤسسة ومكوناته خلال فترة زمنية معينة، وبالتالي ينبغي أن يحتوي القوائم المالية على معلومات عن أصول المؤسسة وخصومها وحقوق أصحاب رأس مالها.

كما يجب أن يكون قياس أول المؤسسة وخصومها وحقوق أصحاب رأس مالها والمعلومات التي تحتوي عليها القوائم المالية، في هذا الشأن مفيدة بقدر الإمكان للمستفيدين الخارجيين الرئيسيين عند تقويم قدرة المؤسسة تحقيق تدفق نقدي كاف، ومن المعتاد أن ينظر المستفيدون إلى المؤسسة كتيار مستمر من العمليات والأنشطة تستثمر فيها النقود في أصول غير نقدية للحصول على مزيد من النقد، ومن ثم فإن الإفصاح عن أصول وخصوم المؤسسة وحقوق أصحاب رأس مالها وقياس كل منها يجب أن يكون مطابقا مع ذلك التصور ويتطلب ذلك أخذ ما يلي في الحسبان:

- عند قياس أصول المؤسسة والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها في القوائم المالية يجب التمييز بين الأصول التي تعتبر مصادر مباشرة للنقد والأصول التي تعتبر مصادر غير مباشرة، وتشمل الأصول التي تعتبر مصادر مباشرة للنقود والأصول الأخرى التي تمثل حقوقا للمؤسسة في الحصول على مبالغ محددة من النقد أم الأصول التي تعتبر مصادر غير مباشرة للنقد، فتمثل تيارات من الخدمات المتجمعة التي تتوقع المؤسسة استخدامها في عملياتهم بحيث تسهم بصورة مباشرة في تحقيق التدفقات النقدية في المستقبل، لذلك يجب بقدر الإمكان أن تحتوي القوائم المالية على معلومات عن الأصول التي تعتبر مصادر مباشرة للنقد توضح قدرة تلك الأصول على زيادة التدفق النقدي، كما يجب أن تحتوي القوائم المالية على معلومات عن الأصول التي

تعتبر مصادر غير مباشرة للنقد توضح قدرة تلك الأصول على زيادة التدفق النقدي، كما يجب أن تحتوي القوائم المالية على معلومات عن الأصول التي تعتبر مصادر غير مباشرة للنقد توضح قدرة تلك الأصول على تقديم الخدمات للعمليات المقبلة للمؤسسة.

حيث أن افتراضات المؤسسة تعتبر أسبابا مباشرة للمدفوعات النقدية لذلك وفي معظم الأحيان يجب أن تحتوي القوائم المالية على معلومات تبرز التدفقات النقدية السالبة التي تترتب على التزامات المؤسسة.

خامساً: تقديم معلومات لمتخذي القرار عن التدفقات النقدية:

يهتم المستفيدين الخارجيين الرئيسيون اهتماماً مباشراً بقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها عند استحقاقها وتوزيع الأرباح على أصحاب رأس المال بدون تقليص لنطاق عملياتها الجارية وبما يجعلها أكثرة قدرة على اتخاذ قرار الاستثمار، من ثم يجب أن تحتوي القوائم المالية للمؤسسة على معلومات عن التدفق النقدي للمؤسسة وتعتبر المعلومات التالية مفيدة عند تقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها وتوزيع الأرباح على أصحاب رأس المال، ومن ثم يجب أن تحتوي عليها القوائم المالية.

1- الأموال الناتجة أو المستخدمة في نشاطات المؤسسة.

2 - الأموال الناتجة من الاقتراض أو المستخدمة في تسديد القروض.

3- الأموال الناتجة من الاستثمارات جديدة من قبل أصحاب رأس المال أو الموزعة على أصحاب رأس المال.

4- التدفقات النقدية الأخرى.

سادساً: النتائج المترتبة على الالتزام بالإفصاح:

1- مساعدة مستخدمي القوائم المالية على دراسة القوائم المالية وفهمها وتحليلها بصورة أفضل، مما يساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قرارات أكثر رشداً.

2- زيادة دقة التنبؤ بالأرباح ودقة تنبؤات المحللين الماليين في تحليل الأوضاع المالية.

3- مساعدة المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الخاصة بشراء وبيع الأوراق المالية بما ينتجه من معلومات التي تساعد على تحليل وتقويم التدفقات المستقبلية المتوقعة وتقويم زمنها والمخاطر المرتبطة بالاستثمارات المختلفة الأمر الذي يترتب عليه اتخاذ قرارات استثمارية أفضل ومن ثم تخصيص أفضل الموارد الاقتصادية

(عن طريق التخصيص الأمثل للموارد على الفرص الاستثمارية البديلة) وهو ما يعكس في النهاية على زيادة الدخل القومي ورفاهية المجتمع ككل.

4- تحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية عن طريق مساعدة المستثمرين في التنبؤ بالتغيرات في الأرباح المستقبلية حال قيامهم بتقويم الأوراق المالية وهو الأمر الذي يساعد على استقرار أسعار الأوراق المالية أو على الأقل الحد من التقلبات في أسعارها.

5- توفير المعلومات المحاسبية للمقارنة بين القطاعات الخاصة بالشركات ذات الأنشطة المتماثلة.

الخلاصة:

مما لاشك فيه أن أرصدة الحسابات بالقوائم المالية هي الصورة المعبرة عن نتائج نشاطات المؤسسة خلال فترة زمنية معين لذا فيجب أن تفي المعلومات المقدمة في تلك القوائم باحتياجات أصحاب المؤسسة بالدرجة الأولى والمستثمرين والمقترضين الحاليين والمرتقبين، مما يساعدهم في اتخاذ قرارات أكثر قدرة في تنمية قدرة المؤسسة وبما ينعكس إيجابيا على تنمية الاقتصاد الوطني.

لدى محافظ الحسابات دور كبير في تقديم المعلومات وإظهارها للمستفيدين بما له من كفاءة وخبرة والتزام بالمعايير المحاسبية، فكلما كانت المعلومات صحيحة وواضحة كلما كانت القرارات أكثر رشداً.

من خلال دراستنا لموضوع نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرار، حاولنا إبراز الدور الفعال والمهم الذي يلعبه هذا الأخير في توفير المعلومات التي تساعد المسيرين بمختلف مستوياتهم في اتخاذ قرارات المناسبة للمحافظة على استمرارية المؤسسة، ووجدنا أيضا أن عملية اتخاذ القرار لا تتوقف بمجرد الوقوف عل قرار رشيد بل بتعد إلى أن يطبق وتجعله يحقق الأهداف المرجوة وقد أصبح بذلك النظام المعلومات المحاسبية هو المسئول على توفير المعلومات التي تحتاجها المؤسسة.

واليوم في ظل عالمنا المعاصر أخذت المعلومات دوراً أكثر عمقا واكتسبت بفعل ذلك أهمية تفوق كثيراً ما كانت تمثله فيما مضى، فلقد أدى اندماج تكنولوجيات الحاسوب إلى إحداث تغيير جذري في مجال المعلوماتية لم يكن مسبوق من قبل.

وإلمام بمختلفة النقاط قمنا بإسقاط الجانب النظري على الدراسة الميدانية في مكتب محافظ الحسابات بمستغانم ومن خلالها توصلنا إلى أنه يوجد دور كبير تقوم به نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات.

وقد توصلت الدراسة النظرية إلى جملة من النتائج التالية أهمها:

- نظام المعلومات المحاسبي المطبق في المنظمة مهم حيث يساعد على حسن سير العمل في مختلف الوظائف والمستويات الإدارية.

- يعمل نظام المعلومات المحاسبي على إنتاج المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الرشيدة.

- تتمثل مدخلات نظام المعلومات المحاسبي في المحاسبة بجميع أنواعها.

- إن تصميم نظام المعلومات المحاسبي على أساس ومبادئ سليمة يسمح له من توليد معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية والملائمة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

- هناك عوامل تؤثر على فعالية اتخاذ القرارات منها ما هو داخل المنظمة وأخرى من خارجها.

ومن خلال الدراسة التطبيقية نجد أن:

نظام المعلومات المحاسبي له أهمية بالغة في المؤسسة غير أننا لم نجد مصلحة تحمل اسم نظام المعلومات بل يعبر ضمني في مختلف المصالح وإن استخدام نظام المعلومات المحاسبي السليم يساعد على اتخاذ القرارات يعتمد بنسبة عالية على البيانات والمعلومات التي يوفرها نظام المعلومات.

- السعي نحو تدريب متخذي القرار على إتباع المنهج العلي في تحليل المشاكل واستخدام الأساليب الحديثة في اتخاذ القرار.

- التحلي بالموضوعية في عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة.

- اعتماد نظام معلومات محاسبي يقدم معلومة محاسبية أكثر تفصيل حتى يساهم أكثر في التحديد الدقيق للمشاكل التي تواجه إدارة المؤسسة.

-التعريف أكثر بنظام المعلومات المحاسبي، عن طريق تنظيم دورات تكوينية وبعثات علمية لموظفي المديرية المحاسبية والمالية.

-محاولة الالتزام بدرجة عالية من الحياد والموضوعية أكثر عند إعداد المعلومة المالية للمؤسسة.

-الحرص على تقديمها في الوقت الملائم حتى تلعب دور أساسي لها وهو المساعدة في اتخاذ القرار في الوقت المناسب.

وفي الأخير نأمل لأن تكون قد حققنا الصواب في البلوغ الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة بفضل الله عز وجل وإن كان هناك تقصير فهو من أنفسنا والتي لا تعلو أن تكون إلا نفس بشرية لا تستطيع الوصول إلى درجة الكمال والله ولي التوفيق.

أفاق الدراسة:

وعلى الرغم من هذا البحث لم نحط بكل الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع، ولم نحاول إعطاء حلول للمشكل التي ترتبط به، إلا أن قيمته تكمن في كونه خلقة من سلسلة الأحداث التي تتناول الإشارة إلى أهمية نظم المعلومات المحاسبية بما يخدم أهداف المؤسسات الجزائرية لذا يبقى أن تشكل هذه السلسلة بأبحاث أخرى يمكن أن تبرز أبعاد أخرى لازمة لتسيير المؤسسة الجزائرية والمرتبطة منها بضعف أداء نظم المعلومات المحاسبية.

وفي النهاية نلفت النظر إلى النقاط الجديرة بالدراسة وهي كالتالي:

1/ أثر التكنولوجيا على نظام المعلومات المحاسبي.

2/ دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في اتخاذ القرارات.

قائمة المراجع:

***باللغة العربية**

1-الكتب:

- إبراهيم الجزراوي، وعام الجنابي، "أساسيات نظم المعلومات المحاسبية"، دار البازوري، للنشر والتوزيع، عمان،2009.

- احمد حسين علي حسين، "نظم المعلومات المحاسبي"، الدار الجامعية، مصر، الطبعة 2، 2002.

- أحمد حسين علي حسين، "نظم المعلومات المحاسبية (الإطار الفكري والنظم التطبيقية)"، القاهرة، 1997.

- أحمد حلمي جمعة، عصام فهد العربية، زياد أحمد الزغبي، "نظم المعلومات المحاسبية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 1،2007.

- احمد ماهر، "مبادئ الإدارة بين العلم والمهارة"، دار الجامعية، الإسكندرية، 2013.

- أحمد نور، فتحي السوافري، "المحاسبة الإدارية لاتخاذ القرارات"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1997.

- الموسوي، منعم زمزير، "بحوث العمليات مدخل علمي لاتخاذ القرارات"، دار وائل، الطبعة1، عمان، 2009.

- أمين السيد لطفي، "إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة"، الدار الجامعية، القاهرة،الطبعة الأولى، 2008.

- جمال الدين لعويسات، "الإدارة وعملية اتخاذ القرار"، دار هومة، الجزائر، 2003.

- حسين القاضي، مأمون حمدان، "نظرية المحاسبية"، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة، عمان، الأردن، 2001.

- حسين بلعجوز، "نظرية القرارات"، مؤسسة شباب الجامع، الإسكندرية، 2008.

- خضير كاظم حمود، موسى سلامة الموزي، "مبادئ إدارة الأعمال"، مكتبة الجامعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.

- دوانالد كيسووجيري بجانت، "المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول"، تعريب أحمد حامد حجاج، دار المريخ،

الرياض، السعودية، 2005.

- ربحي مصطفى عليان، "أسس الإدارة المعاصرة"، دار الصفاء، الأردن، 2007.

- رضا صاحب أبو أحمد، "وظائف المنظم المعاصرة"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.

- ستيف أموسكوف ومارك ج سيمكن، ترجمة كمال الدين سعيد، مراجعة أحمد حامد حجاج، "تصميم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات"، دار المريخ ، السعودية، 2002.

- صلاح الدين عبد المنعم مبارك، "اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002.

- طعمة حسن ياسمين، "نظرية اتخاذ القرارات أسلوب كمي تحليلي"، دار صفاء، الطبعة1، عمان، 2010.

- عباس مهدي الشيرازي، "نظرية المحاسبة"، دار السلاسل لطبعة والنشر، الكويت، 1990.

- عبد الحميد عبد العظيم عبد السلام، "القيادة الإدارية ودورها في صنع القرار-(دراسة مقارنة)"، دار النهضة العربية، الطبعة1، القاهرة، 1996.

- عبد الغفار حنفي، "التنظيم إدارة الأعمال"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1996.

- عبد المعطي عساف، مبادئ الإدارة الحديثة"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

- عصمت سيد أحمد عاشور، "دراسات في نظم المعلومات المحاسبية"، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1996.

- علي حسين ورشاد، "نظرية القرارات الإدارية"، دار زهراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

- عليان، ربجي مصطفى، "العمليات الإدارية"، دار صفاء، عمان، الطبعة 1،2010.

- فداغ الفداغ، "المحاسبي المتوسطة نظرية والتطبيق في القوائم المالية والأصول"، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

- كنعان نواف سالم، "اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق"، دار الثقافة، الطبعة 1، عمان، 2003.

- ماجد العطية، "سلوك المنظمة (سلوك الفرد والجماعة)"، دار الشروق، الطبعة الأولى، الأردن، 2003.

- محمد الصيرفي، "القرار الإداري"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

- محمد سميرالصبان، اسماعيل جمعة، "تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.

- محمد يوسف الحناوي، "نظم المعلومات المحاسبية"، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة 1، 2001.

- مصطفى أبوبكر، مصطفى مظهر، "بحوث العمليات وفعاليات القرارات"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، الأردن، 1997.

- معالي فهمي حيدر، "نظم المعلومات (مدخل لتحقيق الميزة التنافسية)"، الدار الجامعية، 2002.

- نادرة أيوب، "نظرية القرارات الإدارية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 1996.

- نعيم حسين دهمش، "القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها قبولاً عاماً"، دار المطبوعات للنشر ودائرة المكاتب الوطنية، الأردن،1995.

- وليد اسماعيل السيفو وأخرون، "أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي"، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

- عبد الرزاق محمد قاسم، "تحليل وتصميم نظام المعلومات المحاسبية"، دار الثقافة، عمان، الطبعة 2، 2006.

- عبد الرزاق محمد قاسم، "نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة"، الدار العلمية الدولية، عمان، 2003.

2- الرسائل الجامعية:

- أحمد حنان سعدون، "نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات"، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، 2004.

- عبد الحميد مانع الصيح، "أهمية الملائمة والثقة في التقارير المالية لأغراض اتخاذ القرار وتقييم الأداء"، دراسة تطبيقية في المنشآت الصناعية في اليمن، رسالة ماجستيرفي المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة

المستنضرية، غير منشور1995.

- عبد الهادي،عصام محمد البحيصي، "دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية"، مذكرة تخرج لنيل متطلبات درجة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غزة، فلسطين، 2006.

- عبد نعمان الشريف، "دور نظام المعلومات في إدارة المؤسسة الحكومية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005.

- علي إبراهيم حسن الكبسي، "المعلومات المحاسبية لاعتماد أسلوب التحسين"، رسالة ماجستير المتواصل، العراق.

- مصطفى عقاري، "مساهمة عملية لتحسين المخطط الوطني"، أطروحة الدكتوراه الغير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2005.

3- الأوراق البحثية:

- أحمد لعماري، "طبيعة وأهمية نظم المعلومات المحاسبية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، نوفمبر 2001، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

- وحدة إدارة مشروعات تطوير التعليم العالي، ورقة بحثية: "اتخاذ القرارات وحل المشكلات"، وزارة التعليم العلي، المملكة العربية السعودية، دون سنة نشر.

4- المداخلات العلمية:

- شارف خوجة الطيب، "مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية"، ملتقى الوطني الأول مستجدات الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية 22/21/نوفمبر 2007 جامعة باجي مختار، عنابة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسييير، قسم العلوم التجارية.

***اللغة الأجنبية**

-Adair J," Décision Making of Problème Soliving Strategies", Kagan, London, 2007.

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات، وذلك من خلال الاطلاع ومراجعة نظام المعلومات المحاسبية، وبيان طبيعة علاقتها باتخاذ القرارات، وتم اختيار خصائص المعلومات المحاسبية والمتمثلة في: الملائمة و الموثوقية كأساس لقياس قدرة النظام على ضمان مخرجات ذات جودة.

كما تم اعتبار قدرة نظام المعلومات المحاسبية على ضمان تدفق مستمر للبيانات على كافة المستويات دليلاً لقدرته على التأثير المباشر على عملية اتخاذ القرار.

الكلمات المفتاحية:

نظم المعلومات، نظام المعلومات المحاسبي، اتخاذ القرار.

Résumé :

L'objectif de cette recherche est d'étudier le rôle du système d'information comptable sur la prise de décision. Afin d'atteindre cette objectif nous avons commencé par la présentation conceptuelle des concepts fondamentaux afin de savoir ce que représente la système d'information comptable et comprendre les principaux variables permettant d'expliquer son rôle en tant que système support de la prise de décision, plusieurs caractéristiques de la l'information comptable sont identifiées pour expliquer ce rôle : pertinence et fiabilité.

La capacité du système a assurer un flux constant de données afin de mieux répondre aux besoins des différent niveaux organisationnels est agrément considérée comme un déterminant essentiel de son impact sur le processus décisionnel.

Mots clés :

Système d'information, Système d'information comptable, Pris de décision.